

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee



الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر

٢٠١٠



الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر ٢٠١٠

تقرير عن التقدم المحرز والآفاق

رمضان ١٤٣١هـ / أغسطس ٢٠١٠

٧ تقديم
٩ مقدمة
١١	الهدف (١): القضاء على الفقر المدقع والجوع
	الغاية ١- (أ): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد
١١ إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥
	(ب): توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم
١٣ النساء والشباب
	(ج): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في
١٦ الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥
١٩ الآفاق المستقبلية
٢١	الهدف (٢): تحقيق التعليم الأساسي الشامل
	الغاية ٢- (أ): كفالة ضمان الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أم الإناث على حد
٢١ سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥
٢٥ الآفاق المستقبلية
٢٧	الهدف (٣): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	الغاية ٣- (أ): إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل
	أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في
٢٧ موعدا لا يتجاوز عام ٢٠١٥
٣٤ الآفاق المستقبلية
٣٦	الهدف (٤): خفض وفيات الأطفال
	الغاية ٤- (أ): خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في
٣٦ الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

الصفحة	المحتويات
٤٠ الآفاق المستقبلية
٤١	الهدف (٥): تحسين صحة الأمهات
	الغاية ٥ - (أ): تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين
٤١ ٢٠١٥ و ١٩٩٠
٤٤ (ب): تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥
٤٦ الآفاق المستقبلية
	الهدف (٦): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما
٤٧	من الأمراض
	الغاية ٦ - (أ): وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥
٤٧ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ
	(ب): تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٤٨ بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه
	(ج): وقف انتشار الملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥
٤٨ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ
٥٢ الآفاق المستقبلية
٥٣	الهدف (٧): كفاءة الإستدامة البيئية
	الغاية ٧ - (أ): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية
٥٤ وانحسار فقدان الموارد البيئية
٥٧ (ب): الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ ..
	(ج): تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار
	على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى
٥٩ النصف بحلول عام ٢٠١٥

	(د) : تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة
٦٠
٦٠ الآفاق المستقبلية
٦١	الهدف (٨): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
	الغاية ٨ - (أ): المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقدير
٦٢ بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز
	(ب): المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على
	الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً على المدى
٦٣ الطويل
	(هـ): التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير
٧٣ الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية
	(و) : التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة،
٧٣ ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٧٦ الآفاق المستقبلية
٧٧ الخلاصة
٨٠ المراجع

تقديم

يطيب لي أن أقدم تقرير دولة قطر الثالث عن التقدم الذي أحرزته الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والذي أعد بالتعاون بين جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة للسكان وبإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد صادقت دولة قطر على الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك التاريخ حققت الدولة معظم تلك الأهداف، بفضل الجهود المخلصة التي تبذلها قيادة دولتنا الرشيدة بالتعاون مع جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في سبيل تقدم المجتمع القطري ورفعته. وقد تحقق تقدم كبير في تحقيق أهداف الألفية حتى بالمقارنة مع التقرير السابق الذي صدر عام ٢٠٠٨. إذ يبين التقرير الحالي أن دولة قطر قد حققت بالفعل معظم الأهداف المذكورة قبل موعدها المقرر (عام ٢٠١٥)، وأنها تسير قدماً نحو تحقيق بقية الأهداف.

والواقع أن الأهداف التي يمكن تحقيقها مباشرة، بواسطة آليات وإجراءات محددة، كالأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعليم أساسي وشامل، وخفض وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، قد تحققت غاياتها منذ الآن، أي قبل الموعد المحدد بخمس سنوات أو أكثر. أما الأهداف التي يتطلب تحقيقها تغييرات جوهرية في الوعي الاجتماعي والعادات والتقاليد والقيم السائدة كهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فلا بد من مرور وقت كاف لإحداث التغييرات المذكورة لتحقيق غاياتها. ومع ذلك فقد أحرز تقدم ملموس في الوصول إلى هذه الغايات.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز أن دولة قطر أخذت تتبوأ مكانة مرموقة بين الدول من خلال تقدمها في العديد من المؤشرات الدولية كمؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السلام

العالمي، ومؤشر الشفافية وغيرها. كما أن الحجم المتنامي للاستثمارات القطرية، سواء على المستوى المحلي أم الدولي، صار يعزز أكثر فأكثر طموحات الدولة وتطلعاتها للعب أدوار إقليمية ودولية في سبيل تحقيق مزيد من النجاح في تحقيق الشراكة من أجل التنمية والسلام في جميع أنحاء العالم.

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس جهاز الإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة

قطعت دولة قطر عبر مسيرتها التنموية في العقود الأخيرة شوطاً كبيراً في سبيل تحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية التي صادقت عليها الدولة عام ٢٠٠٠. وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية توجهات قيادة البلاد نحو تحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، كما جاء في المادة (٢٨) من الدستور. لقد نجحت الدولة في بلوغ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتقليل وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، كما حققت تقدماً كبيراً في بقية الأهداف كتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقد سمحت المشاريع التنموية القطاعية والكلية التي شُرع في تنفيذها منذ انطلاقة النهضة الاقتصادية والعمرانية في الدولة وارتفاع حجم الاستثمارات الحكومية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية بتحقيق طموحات الإدارة الرشيدة للدولة في مختلف المجالات التي تتطلب تدخلاً مباشراً كالجانب الصحي، والتعليمي، والبيئي، إلا أن الجوانب التي لها صلة بسلوكيات الأفراد والجماعات فإنها تحتاج إلى تحولات مجتمعية، وهنا يكمن أول تحدٍ مستقبلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما تلك المتعلقة بقضايا التمكين وتعزيز المساواة بين الجنسين ومراعاة منظور المرأة في تحديد الأولويات التنموية الوطنية ومشاركتها فيها. يضاف إلى ذلك التحدي الثاني والمتمثل في ضرورة دعم المجتمع المدني لتعزيز مشاركته وقدراته على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما التحدي الثالث فإنه يتمثل في توعية مختلف فئات المجتمع لضمان مشاركة واسعة لمختلف الشرائح الاجتماعية في العملية التنموية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب مواصلة تحقيق ما تم إنجازه والقدرة المحلية المختصة في مجالات التنمية ودمج البعد الشبابي والبيئي في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية مستقبلاً.

لقد باتت دولة قطر تتبوأ مكانة مرموقة بين الأمم من خلال تقدمها في العديد من المؤشرات الدولية كمؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السلام العالمي، وهذه المكانة وتطلعات الدولة المستقبلية وحجم استثماراتها المتنامي محلياً ودولياً يتطلب مقاربة جديدة في تقييم الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أولوياتها المستقبلية التي تتماشى مع طموحات الدولة وتطلعاتها وأدوارها الإقليمية والدولية، وهذا ما يسعى إليه هذا التقرير بالاعتماد على البيانات الرسمية المتاحة من خلال متابعة تطور مؤشرات غايات الأهداف الإنمائية مع مراعاة تقسيمها الأصلي كما وردت في إعلان الألفية.



القضاء على الفقر المدقع والجوع

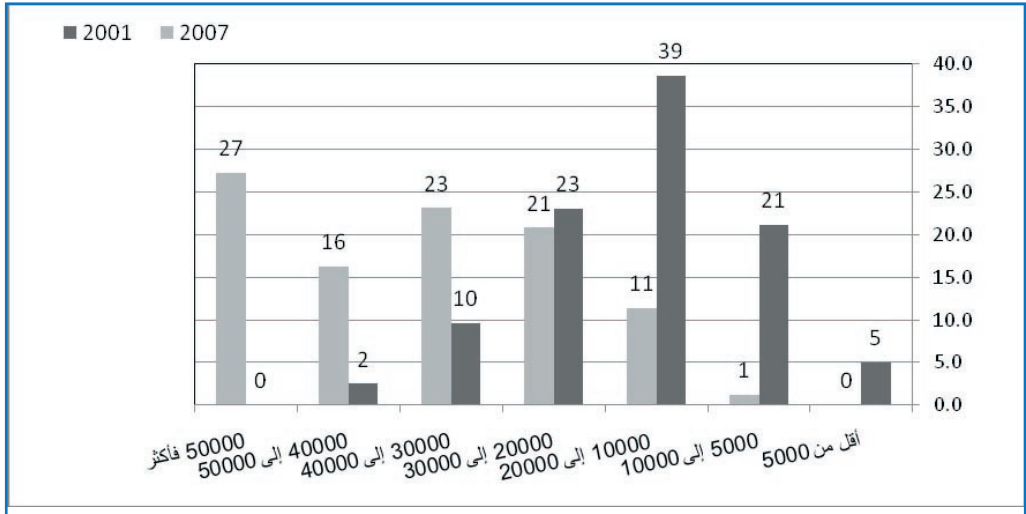
الغاية (١):

(أ) : تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

تمر دولة قطر اليوم بمرحلة متميزة من تاريخها تتمثل في مضيتها قدماً نحو تحقيق تنمية شاملة ومتسارعة، ليصاحب ذلك تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة جداً، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ١٤٪ عام ٢٠٠٧، ووصل إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٩. يضاف إلى ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى أعلى معدل سنوي ليصل إلى ٢٧٨,٢ ألف ريال في عام ٢٠٠٨ مقارنةً مع ١٥١,٥ ألف ريال عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوي قدره ٢٠,٩٪. كما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ مقوماً بالدولار بتعادل القوة الشرائية إرتفاعاً كبيراً من ٤٣,٨ ألف دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٧,٥ ألف دولار في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو حقيقي سنوي قدره ٧,٩٪. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم في ارتفاع النمو الحقيقي.

وفي ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية والمناخ الاقتصادي الجيد، يبدو من الصعب الحديث عن مستويات دخل تقل عن دولار، لاسيما إذا علمنا أن متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة القطرية في عام ٢٠٠١ يتجاوز في معظمه ٥ آلاف ريال (٣٦٧,١ دولار في الشهر، أي ٤٩ دولار في اليوم بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ بتعادل القوة الشرائية)، وأن ٩٩٪ في عام ٢٠٠٧ تتجاوز مداخيلهم الشهرية ١٠ آلاف ريال (٧٣٤,٢ دولار في الشهر، أي ٧٦ دولار في اليوم بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ بتعادل القوة الشرائية).

الشكل (١): توزيع الأسر القطرية حسب متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة
(بالريال القطري) في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧

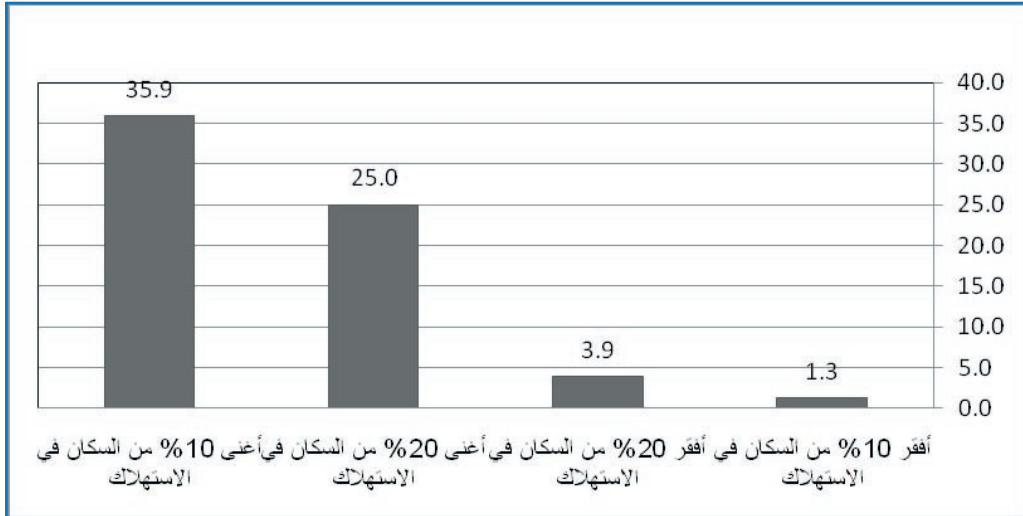


المصدر: جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٧.

٣,١. حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني

قد لا يعرف المجتمع القطري فجوات واسعة بين فئاته بسبب صغر حجم سكانه وانخفاض نسبة البطالة فيه وتنوع مساعدات الدولة من خلال تيسير شروط امتلاك الأراضي السكنية والقروض المصرفية للمواطنين، وتوسع شبكة الضمان والرعاية الاجتماعية وتنوع مختلف المساعدات الحكومية لمختلف الشرائح الاجتماعية للتقليل من الفجوات الطبقيّة والمجتمعية بين مختلف مكونات المجتمع القطري. وقد استفاد من هذه المساعدات حوالي ٢٥٧٥ فئة من الفئات المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، ناهيك عن المساعدات العينية من المؤسسات غير الحكومية. لكن هذا لا يمنع من وجود فوارق في توزيع الدخل بين مختلف مكونات المجتمع. حيث أن نصيب الخمس الأدنى من إجمالي السكان لازال متدنياً، حيث يقل عن ٤٪ من الاستهلاك الوطني، في حين يلاحظ أن العشر الأعلى يستهلك أكثر من ثلث الاستهلاك الوطني عام ٢٠٠٧. ونظراً لطبيعة التركيبة السكانية لدولة قطر وتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة فيها، فإن الفوارق في تقسيم الدخل تتأثر بالدرجة الأولى بالدخول المحدودة لمعظم فئات العمالة الوافدة.

الشكل (٢) : مؤشر العدالة في توزيع الدخل لعام ٢٠٠٧



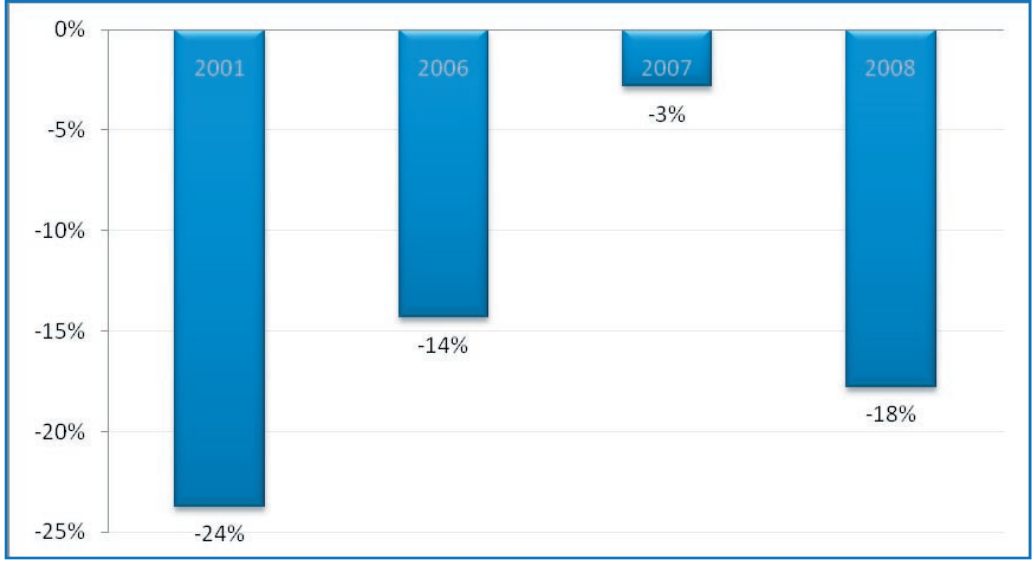
المصدر: جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة، ٢٠٠٧.

(ب) : توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

٤,١. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل مشغل

يتفاوت تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل المشغلين وفقاً لطبيعة الأنشطة الاقتصادية المكونة له ومعدلات نموها، ومستويات تدفق الاستثمارات إليها وما تجلبه من تقنية وأساليب إدارية حديثة، بالإضافة إلى تأثيره بجملة من المحددات التي لها صلة بنمو حجم المشغلين ومستواهم التعليمي وطبيعة مهنتهم. وقد شهد هذا المؤشر تذبذباً في تراجعته خلال السنوات الأخيرة، والذي يعزى إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية ٤,٢٣٪، وبلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوافدة ١,٣٦٪، وهذه المعدلات تفوق معدلات الناتج المحلي الإجمالي الذي نما بمعدل سنوي في المتوسط قدره ٦,١٧٪ خلال تلك الفترة.

الشكل (٣) : نمو معدل الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية بالريال القطري)
لإجمالي المشتغلين، خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

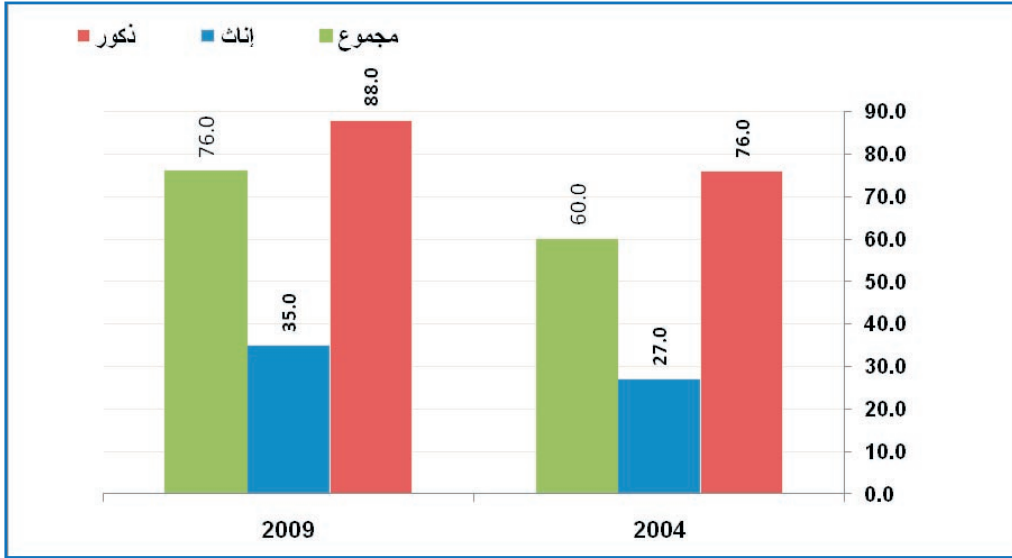


المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

٥.١. نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

يتطلب القضاء على الفقر المدقع والجوع توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بما فيهم النساء والشباب. ويعود ذلك إلى دور العمل في تأمين المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الاجتماعي للأفراد من جهة، وفي إيجاد الظروف الموضوعية التي تؤمن حياة كريمة لمختلف مكونات المجتمع من جهة أخرى. وينطبق هذا خاصة على الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة كالشباب والنساء. ففي دولة قطر ونظراً لطلب المتزايد على العمالة، ولاسيما العمالة الوافدة، لتلبية الاحتياجات المتعددة لسوق العمل، شهدت نسبة العاملين إلى إجمالي السكان نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة حيث بلغت ٧٦٪ عام ٢٠٠٩، بعد أن كانت ٦٠٪، وقد شمل هذا النمو الذكور والإناث على حد سواء. ويعبر هذا المستوى العالي لتواجد العاملين في إجمالي السكان عن مستوى انتعاش الاقتصاد القطري وحيويته وقوة نموه. لتسجل دولة قطر بذلك أدنى مستويات الإعالة في العالم نظراً لمشاركة أغلبية القوة البشرية في النشاط الاقتصادي، لكون الأكثرية الساحقة من الوافدين من القوى النشيطة اقتصادياً.

الشكل (٤) : نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٤

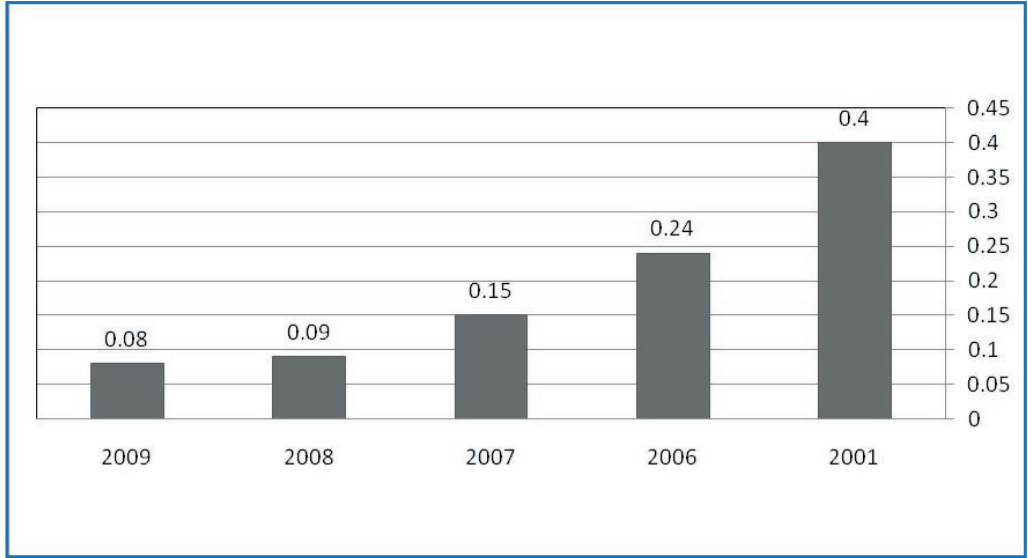


المصدر: - مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠٠٤.
- جهاز الإحصاء. مسح القوى العاملة بالعينة، ٢٠٠٩.

٧,١. نسبة العاملين لحسابهم الخاص والمشتغلين لدى أسرهم من إجمالي المشتغلين.

تعد نسبة العاملين لحسابهم الخاص والمشتغلين لدى أسرهم من بين المؤشرات الهامة في قياس مستويات دخل الأفراد حيث أنها تطلعنا على تركيبة سوق العمل وطبيعته وعلى مكانة المبادرة الخاصة في المجتمع ودور القطاع الخاص في التركيبة الاقتصادية للبلاد. ففي دولة قطر التي تسعى إلى تنويع تركيبة اقتصادها، لا زال القطاع العام، الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد تركيبة الاقتصاد الوطني، يستقطب غالبية القوى النشيطة الوطنية. أما نسبة العاملين لحسابهم الخاص والمشتغلين لدى أسرهم من إجمالي المشتغلين فإنها محدودة. ففي ٢٠٠٩، لم يتجاوز عدد العاملين لحسابهم الخاص ٥,٠٠٤ مشتغل، أي ما يعادل ٤,٧٪ من إجمالي النشطين اقتصادياً، في حين يمثل المواطنون المشتغلون في القطاع العام نحو ٧٠٪ من إجمالي المواطنين النشطين اقتصادياً عام ٢٠٠٩. هذا الواقع الذي تأثر بتحويلات الاقتصاد القطري يتطلب تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في مختلف مكونات قطاع الخدمات والصناعات الصغيرة في القطاع الخاص لتوسيع مجالات استثمار الخواص من مختلف فئات المجتمع القطري.

الشكل (٥) : نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يعملون لدى العائلة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

(ج) : تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

٨,١. عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

يعد وزن الأطفال من بين المؤشرات التي تطلعنا على طبيعة تركيبة التغذية في البلد ومستوياتها، إضافة إلى مستويات رعاية الأطفال والمستويات المعيشية للأسر. ودولة قطر التي تعرف مستويات دخل مرتفعة ورعاية صحية جيدة للأمهات قبل الولادة وبعدها، ودعم حكومياً للقطاع الصحي، تسجل نسبة الأطفال ناقصي الوزن فيها مستوى محدوداً. ففي آخر مسح للصحة أجري في الدولة عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة الأطفال ناقصي الوزن من الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ٦.٠٪. وتدل هذه النسبة المنخفضة على طبيعة التغذية وغناها في فترات نمو الأطفال إلى حين بلوغهم الخامسة من العمر، مما يساعد على نموهم الصحي

السليم. ويعود هذا إلى عناية الأسر بأبنائها، ولاسيما مكانة مستوى إنفاق الأسر القطرية على السلع الرئيسية من الطعام والشراب والخدمات الصحية. ففي عام ٢٠٠٧ بلغ متوسط إنفاق الأسر القطرية على الطعام والشراب وخدمات الرعاية الصحية نحو ٥,٥٠٠ ريال قطري شهرياً (١,٥٠٧ دولار)، أي ما يعادل ١٢٪ من إجمالي إنفاق الأسر على السلع والخدمات الرئيسية، مما يبرهن على مستوى عناية الأسر القطرية بغذائها وتغطيتها الصحية.

٩,١. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

يعتبر قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، أو ما يسمى بالفقر الغذائي أحد وسائل معرفة معدلات الفقر والجوع. وهذا المؤشر الذي يرصد بدقة تركيبة الغذاء وتأثيره على نمو الأفراد يهدف إلى تبيان العلاقة العضوية بين تركيبة الغذاء وصحة الأفراد. ومن ذلك معرفة مدى الحصول على الضروريات الغذائية التي تؤثر بصفة مباشرة على صحة الأفراد كالفيتامينات التي تحتوي عليها اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والحليب والأسماك وكذلك الخضروات والفواكه والتي إن قلت أو زادت ستؤثر بشكل ما على صحة الأفراد. فدراسة تركيبة الطعام المستهلك شهرياً للأسر القطرية تبين غنى وتنوع التركيبة الغذائية المستهلكة، بل وشمولها لمختلف اللحوم والأسماك والخضر والفواكه والألبان التي توفر السعرات الحرارية الكافية لضمان تغذية سليمة وتؤمن نمواً طبيعياً للأفراد. فإنفاق الأسر القطرية على احتياجاتها الغذائية الذي بلغ ٤,٥٨٣ ريالاً قطرياً (١,٢٥٥ دولار) أي ما يعادل ١١٪ من إجمالي نفقاتها الشهرية عام ٢٠٠٧، يؤمن للأسر القطرية تركيبة غذائية غنية ومتكاملة، حيث أنها تشتمل على ٣٥,٨ كغ من اللحوم الحمراء و ٣٦,٦ كغ من اللحوم البيضاء، و ٢٢,٩ كغ من السمك، و ٢٤,٩٠ لتراً من الحليب. هذه التركيبة، التي عرفت تطوراً نوعياً في محتواها حسب مختلف مصادر السعرات الحرارية المذكورة آنفاً، شهدت تزايداً في مستويات استهلاكها مقارنة بعام ٢٠٠١.

الجدول (١): متوسط الاستهلاك الشهري لبعض السلع الغذائية للأسر القطرية في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧

وحدة القياس	٢٠٠٧	٢٠٠١	المادة
كلغ	٣٥,٨	٣٣,١٣	لحوم طازجة
كلغ	٣٦,٦	٣٨,٥٣	دواجن طازجة
كلغ	٢٢,٩	١٦,٦٩	اسماك طازجة
لتر	٢٤,٩	١٤,٨٥	حليب طازج
كرتون	٤,٨	٤,٧٧	بيض
كلغ	٨٤,٣	٧٩,٥٧	فواكه طازجة
كلغ	٦٠,١	٦٧,١٥	خضروات طازجة

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة، للأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٧.

وبما أن حوالي ٩٩٪ من إجمالي الأسر القطرية تتجاوز مداخيلها الشهرية ١٠ ألف ريال وأن حوالي ٤٣٪ من الأسر القطرية يتجاوز دخلها الشهري ٤٠ الف ريال فإن مستويات الدخل هذه تؤكد كلها على سهولة تخصيص الأسر القطرية مبلغاً كبيراً نسبياً لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يقلل من تواجد سكان يحصلون على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية بين الأسر القطرية.

الأفاق المستقبلية

ترتب على الواقع الاقتصادي ومستويات التنمية المحلية في دولة قطر تحسين مستوى معيشة الأفراد وتأمين مستويات دخل تفوق المستويات المرجوة عالمياً، وتوفير عمالة كافية ومستويات تغذية تضمن نمواً سليماً لمختلف فئات المجتمع، لاسيما الأطفال منهم. وهذا يعني أن دولة قطر قد حققت مكونات الغايات الثلاث التي يشملها الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع قبل ٢٠١٥، والتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار أمريكي إلى النصف بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٥؛ تحقيق توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء و الشباب؛ وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وإذا كانت دولة قطر قد حققت غايات الهدف الأول فإنها بحاجة مستقبلاً إلى مواصلة هذه الإنجازات بدمج بعض غايات الهدف الأول ضمن الاستراتيجيات الوطنية، ولاسيما تلك المتعلقة بإيجاد توازن بين مداخل مختلف مكونات المجتمع.

الغاية (٢) :

(أ) : كفالة ضمان الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أم الإناث على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥

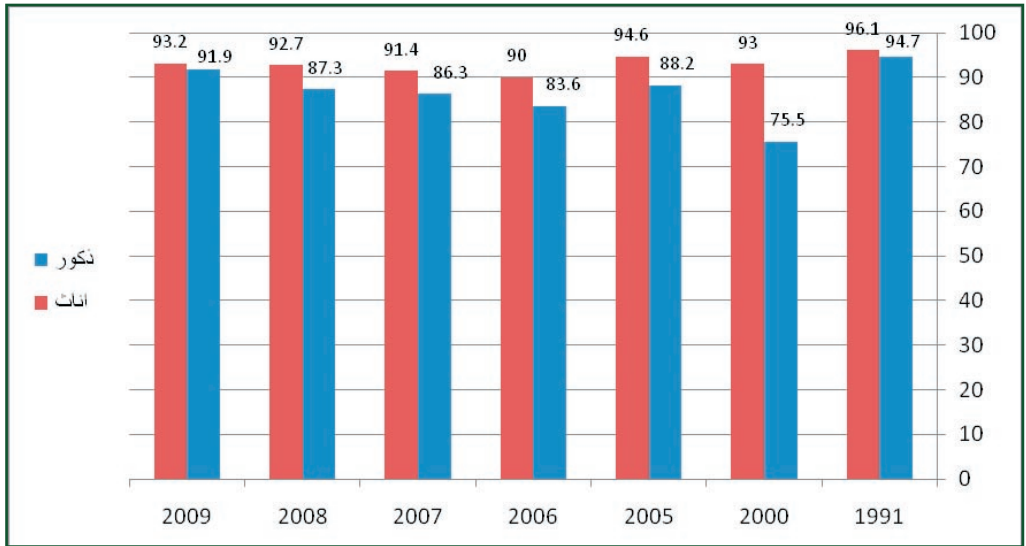
١,٢. صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

للتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، مما يجعل الحكومات توليه أهمية قصوى وتسعى إلى توفير الظروف المادية والموضوعية لتحقيق فرص متواصلة متجددة لمواطنيها في مختلف مستويات التعليم، ولاسيما التعليم الأساسي وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، كحد أدنى تشترك فيه المجتمعات البشرية كافة. ولتحقيق ذلك، نادى الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق تعليم أساسي شامل من خلال تمكين الأطفال (ذكوراً وإناثاً) من إتمام مرحلة التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥. وقد جاء الإجماع على ضرورة تلبية حاجات التعليم الأساسية في مراحل متعددة بالإعلان العالمي حول التربية للجميع الذي صدر في جومتين بتايلند في مارس ١٩٩٠، والذي نص في مادته الأولى على تمكين كل شخص من الاستفادة من الفرص التعليمية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم. وبعد ذلك نادى المنتدى العالمي للتربية الذي عقد بدكار في أبريل ٢٠٠٠ بضرورة إتاحة التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

وفي دولة قطر التي يقر دستورها في مادته (٢٥) بأن «التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاها، وتسعى لنشره وتعميمه»، سعت الدولة منذ خمسينيات القرن الماضي إلى تحديث نظامها التعليمي وتوسيع تغطية الاحتياجات التعليمية لأجيال القطريين من الذكور والإناث. وقد أقرت إلزامية التعليم بالقرار الأميري رقم (٢٥) في سبتمبر عام ٢٠٠١، لينتج عن كل ذلك توسع في الخريطة التعليمية للبلاد في العقود

الأخيرة. فمن بضع مدارس تقليدية، أصبح النظام التربوي القطري يزخر في عام ٢٠٠٩ بنحو ٦٠٠ مدرسة حكومية وأهلية، تغطي مختلف المراحل التعليمية الأساسية وتنتشر في مختلف مناطق الدولة، وتفتح أبوابها للجميع، بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي من جامعة قطر والمؤسسات التعليمية التابعة للمدينة التعليمية. وكان من أهم نتائج ذلك التوسع، انفتاح المنظومة التعليمية على مختلف مكونات المجتمع مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبة من الجنسين وارتفاع مستويات التحاق التلاميذ بمختلف مستويات التعليم، لاسيما التعليم الابتدائي، ليسجل مستوى القيد في التعليم الابتدائي استقطاباً متواصلاً للذكور والإناث في السنوات الأخيرة مما يشهد على توسع فرص التعليم الابتدائي في الدولة، حيث أن معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي تراوح خلال الفترة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بين نحو ٨٨٪ و ٩٢٪ للذكور وبين ٩٥٪ و ٩٣٪ للإناث.

الشكل (٦): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي حسب النوع خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٩



المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

إن التحولات الكمية المسجلة في صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ تعكس التحولات في تركيبة التلاميذ، ولاسيما في تركيبة أبناء

المقيمين في الدولة. فتركيبة أبناء المقيمين المسجلين في المدارس الابتدائية الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٥ الف تلميذ عام ٢٠٠٩ يمثلون ٦٠٪ من إجمالي تلاميذ المرحلة الابتدائية في دولة قطر، عرفت هذه التركيبة تحولات مستمرة في السنوات الأخيرة، نتيجة لتطور أعداد الأسر المقيمة في دولة قطر وتركيبتها.

وتعد دولة قطر من خلال مستويات القيد المسجلة في التعليم الابتدائي اليوم من بين أوائل الدول التي تتيح فرص تعليم واسعة لمختلف فئات المجتمع من الذكور والإناث دون أي تمييز أو استثناء. فقد عرفت هذه المستويات نمواً متواصلاً في العقدين الأخيرين، حيث ارتفع معدل نمو مستوى القيد في التعليم الابتدائي من ٥٦,٠ بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠، إلى ٧٧,٠ بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨، مما يبشر بمضي دولة قطر نحو تحقيق فرص تعليم أساسية لكافة الفئات الاجتماعية بحلول عام ٢٠١٥، إذا واصلت الدولة مجهوداتها الحالية.

٢,٢. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي

من بين المؤشرات التي تدل على صحة النظام التعليمي وفاعليته عدم وجود تسرب مدرسي، لاسيما في المرحلة الابتدائية، وطول بقاء التلاميذ داخل النظام التعليمي خاصة في الصفوف الأولى. فنسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي، والتي تعد أحد المؤشرات المعتمدة لقياس تعميم تحقيق التعليم الابتدائي، تسجل مستويات بقاء مرتفعة لدى التلاميذ المسجلين في مختلف المدارس الحكومية والمستقلة، حيث بلغت النسبة ٩٨,٦٪ عام ٢٠٠٨، بعد ان كانت نحو ٩٣٪ عام ٢٠٠٣. لكن هذا لا يعني أن بقية التلاميذ غادروا المرحلة الابتدائية، بل غادر معظمهم المدارس الحكومية والمستقلة كي ينتقلوا إلى المدارس الخاصة بحكم تواجدها الموسع في الدولة. هذه المستويات تجعل دولة قطر على مقربة من تحقيق التعليم الكلي للتلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية في الدولة، وهو ما يتماشى مع توجهاتها نحو إلزامية التعليم الابتدائي. وبالإضافة إلى حرص الدولة، لا يمكن التقليل من دور الأسر في العملية التعليمية

من خلال حرصها على رفع مستويات التعليم لدى أبنائها من الجنسين، وهذا ما أدى إلى بقاء التلاميذ في المستويات التعليمية الأساسية.

٣,٢. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة

إذا كان النظام التعليمي في دولة قطر قد نجح في توسيع الخريطة التعليمية للبلاد وتحقيق مستويات قيد عالية في التعليم الأساسي وضمان مستويات بقاء طويلة للتلاميذ داخل النظام التعليمي والتقليل من مستويات التسرب، فإنه قد نجح كذلك في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لمختلف مكونات المجتمع، لاسيما لدى الشباب من الجنسين حيث أن غالبية الشباب القطري يحسنون اليوم القراءة والكتابة، حيث تراوح معدل الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بين ٩٥٪ و ٩٩,٨٪ للإناث، وبين ٩٨٪ و ٩٩٪ للذكور.

ومما لا شك فيه أن النظام التعليمي قد حقق نقلة نوعية من خلال رفع مستويات التحصيل العلمي لدى الشباب القطري من الجنسين، ولكن هل هذا يكفي لتلبية الاحتياجات المتجددة لسوق العمل القطرية، ولمواجهة التحديات المستقبلية للمجتمع القطري وتطلعاته نحو بناء مجتمع زاهر وقادر على التفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية كما جاء في ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠؟ وهل مستويات التأهيل المحققة كافية لتحقيق الغايات التي تستهدفها من قبل رؤية قطر الوطنية، ولاسيما تلك المتعلقة بالوصول إلى سكان متعلمين وقوة عمل تتحلّى بالكفاءة والالتزام؟ مما لا شك فيه أن التطلعات المستقبلية لدولة قطر في مجال التنمية تتطلب بناء قدرات وطنية مؤهلة ومتمكنة في مختلف مجالات العلوم لتتسلم مهام ومسؤوليات الغد. هذا المبتغى لن يتحقق إلا من خلال رفع مؤهلات القدرات القطرية، لاسيما الشباب منهم من خلال تنويع مكتسباتهم من المعرفة النظرية والتطبيقية والإدارية للمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

الأفاق المستقبلية

كان لتوجهات الدولة واستثماراتها في مجال التعليم أثر مباشر في تحقيق جملة من الإنجازات الكمية والنوعية في تركيبة المنظومة التعليمية في دولة قطر والتي أدت كلها إلى تحقيق الغاية الأولى من الهدف الثاني من أهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في كفاية تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أم للإناث، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي، بحلول عام ٢٠١٥ . فقد نجحت دولة قطر في كفاية فرص تعليم أساسي واسعة للذكور والإناث، وتمديد الحياة التعليمية للجنسين والرفع من مستويات التحصيل العلمي والمعرفي وتطوير مكتسبات الفئات الشابة من الجنسين في المجتمع القطري. وإذا كانت دولة قطر قد نجحت في تحقيق هذه الإنجازات فإن مستقبل التعليم فيها يفتح الباب أمام تحديات جديدة تتمحور أساساً حول توفير تعليم نوعي متطور يتوافق مع متطلبات سوق عمل متطورة، ومع تطورات وطموحات دولة قطر المستقبلية في مختلف المجالات الحيوية، والرفع من مستويات تحصيل الطلبة في مختلف العلوم.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية (٣) :

(أ) : إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

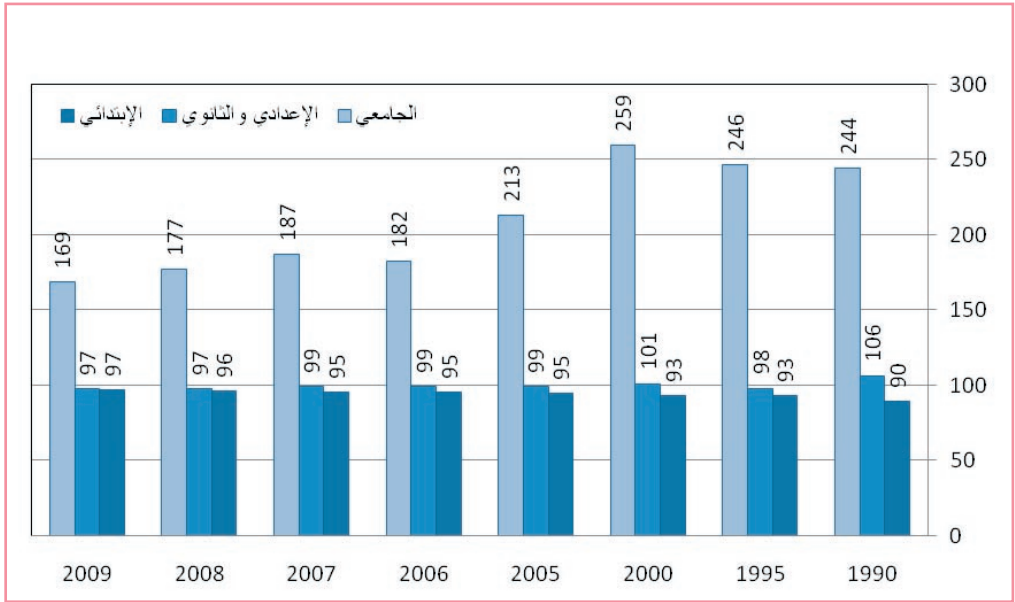
١,٣. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

تعد قضايا التمكين اليوم، ولاسيما تمكين المرأة، من بين الدعائم الأساسية في عملية التحديث الاجتماعي والتنمية الشاملة. ومن أجل إلغاء مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، وإحداث تغيير ينهي مظاهر اللامساواة في العلاقات والفرص والإمكانات والموارد وتوزيع القوى اعتبرت الأهداف الإنمائية للألفية تمكين المرأة وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من بين الدعائم الأساسية للتنمية. وهذا ما أكده الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينص على إزالة مختلف التفاوتات بين المرأة والرجل في العديد من المجالات الحيوية، ولاسيما فرص التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية.

وفي دولة قطر، استفادت المرأة من توجهات الدولة وتطلعاتها نحو إقامة مجتمع متطور ومنفتح يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص لمختلف مكونات المجتمع القطري في العقود الأخيرة. وبرز ذلك جلياً من خلال ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في مختلف مستويات وأطوار التعليم في الدولة، لتصبح مكونه الرئيسي كما هو الحال في التعليم العالي. فقد بلغ عدد الطالبات القطريات ٤,٦١٢ طالبة من مجموع ٥,٦٠٤ الطلاب القطريين المسجلين في جامعة قطر العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أي أن نسبة الإناث إلى الذكور من الطلبة القطريين بلغت في العام الجامعي المذكور ٤٦٥. فإذا أخذنا بالاعتبار جميع الطلبة الجامعيين (جامعة قطر، والجامعات الخاصة، والمبتعثين إلى الخارج) من القطريين وغير القطريين في السنوات

الأخيرة تنخفض نسبة الإناث إلى الذكور ولكنها تبقى عالية (حوالي ١٧٠ عام ٢٠٠٩). ويلاحظ تراجع نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي بدءاً من عام ٢٠٠٥، نظراً لبدء الدراسة في جامعات المدينة التعليمية التي استوعبت أعداداً كثيرة من الذكور.

الشكل (٧): نسبة البنات إلى البنين في المراحل التعليمية (الابتدائية والثانوية والجامعية) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩



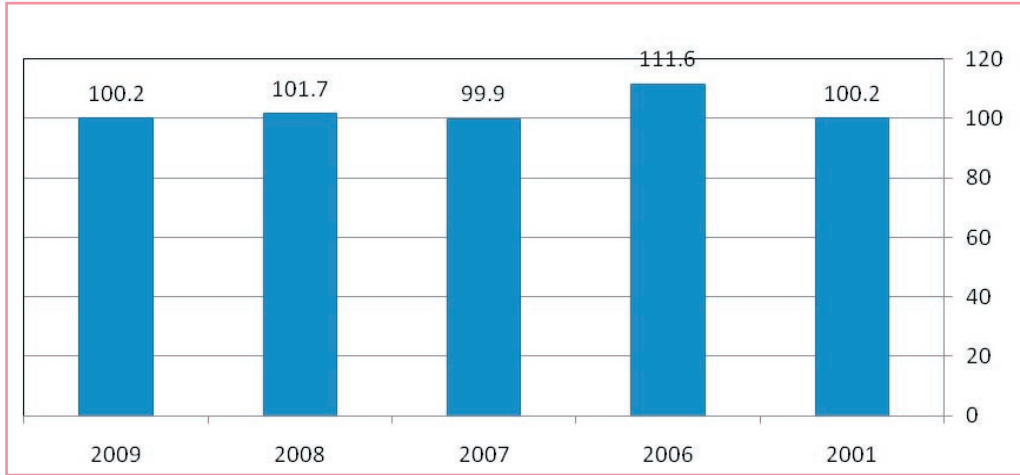
المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

وتعبر مستويات تواجد القطريّات مقارنة بالقطريين عن مستويات انفتاح المنظومة التعليمية في دولة قطر على مختلف مكونات المجتمع، لاسيما النساء. كما تعبر زيادة نسبة الإناث عن الذكور زيادة كبيرة في التعليم الجامعي عن اتجاه الذكور للعمل في المؤسسات المختلفة والخدمة في الجيش والشرطة وغيرها بعد الحصول على الشهادة الثانوية مباشرة، بينما تتجه أكثر الإناث نحو استكمال تعليمهن الجامعي.

لقد حقق النظام التعليمي في دولة قطر توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وألغى بعض

أوجه التفاوت التي كانت سائدة في بعض مراحل التعليم، ليتوجه نحو إزالة التفاوت بين الجنسين في مختلف مستويات التعليم في الدولة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء دولة قطر كما نص عليه دستور الدولة في مادته (١٩) والتي تؤكد على حرص الدولة على «صيانة دعائم المجتمع، وتكفلها بالأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص بين المواطنين». كما نصت عليه رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي كان من أبرز أهدافها إرساء مجتمع أساسه العدل والمساواة. وإن معدلات نمو نسبة القطريين في مختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية والتي تجاوزت ٥٠٪ بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، تؤكد إزالة مظاهر التفاوت بين الجنسين في مختلف مستويات التعليم في الدولة قبل عام ٢٠١٥. وقد ترتب على ارتفاع نسبة البنات إلى البنين في مختلف مراحل التعليم في دولة قطر ارتفاع معدلات معرفتهن بالقراءة والكتابة مقارنة بالرجال، لاسيما بين الفئات الشابة.

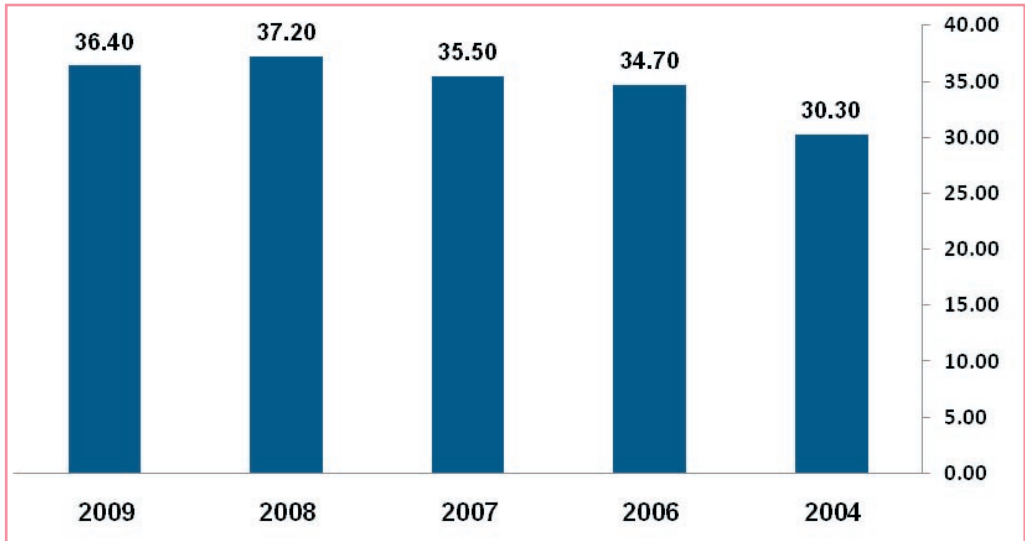
الشكل (٨): نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤)، خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩



المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

وبالموازاة مع ارتفاع مستويات التحصيل والتمكين العلمي والمعرفي للنساء، عرفت مستويات مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي نمواً متواصلاً في العقود الأخيرة. ويشهد ارتفاع مساهمة المرأة القطرية في سوق العمل على جملة من التحولات المجتمعية، لاسيما تلك المتعلقة بقبول عمل المرأة خارج البيت بصفتها عنصراً حيوياً وفعالاً في تنمية المجتمع، والاعتراف بقدراتها. وتتزامن هذه التحولات مع انفتاح سوق العمل القطري وتوسع احتياجاته في مجالات متعددة، لاسيما تلك المتعلقة بالتعليم والإدارات المتوسطة والمؤسسات الاقتصادية والمالية. فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة القطرية من ٢٠٪ إلى ٢٦٪ من إجمالي قوة العمل القطرية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩. ويعود البروز المتواصل للمرأة القطرية في مختلف مكونات سوق العمل إلى ظهور اتجاهات جديدة لدى الفتيات القطريات مقارنة مع أمهاتهن وجداتهن، نتيجة لانفتاح المجتمع وتحديثه، والسعي الحثيث نحو تمكين المرأة فيه.

الشكل (٩): معدلات مشاركة النساء القطريات في إجمالي قوة العمل القطرية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

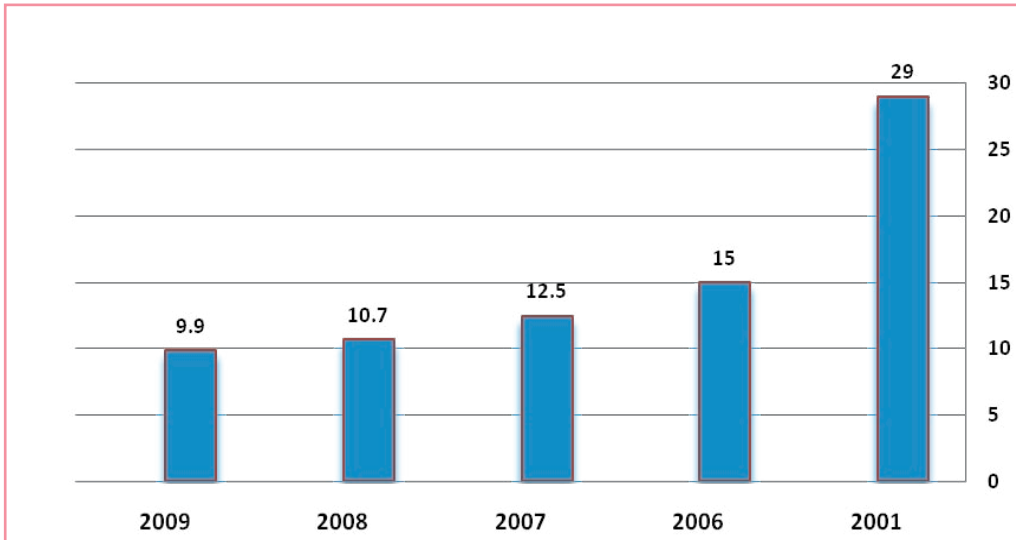


المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

٢,٣. حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

إذا كانت المرأة القطرية قد حققت مستويات إدماج مرتفعة في سوق العمل في السنوات الأخيرة، فإن نسبة النساء في سوق العمل القطري بوجه عام شهدت تراجعاً خلال الأعوام الأخيرة، التي تضاعف فيها عدد السكان خلال أربع سنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) نتيجة توافد أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الطموحة للبلاد. وكان معظم أفراد الوافدين الأجانب من الذكور، حيث تراجعت نسبة الإناث في قوة العمل غير القطرية من ١٢٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٨٪ عام ٢٠٠٩، مما نجم عنه تراجع نسبة الإناث في قوة العمل في دولة قطر بوجه عام من نحو ١٥٪ إلى أقل من ١٠٪ خلال السنوات الثلاث المذكورة. وقد نجم عن ذلك بالطبع تراجع حصة الإناث من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، علماً بأنه لا يوجد في دولة قطر قطاع زراعي ذو شأن اقتصادي يُذكر في توليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (١٠): حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠١



المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.

لهذا فإن زيادة مساهمة المرأة القطرية في سوق العمل سيعرف تحديات عدة، لعل أهمها متعلق بمدى قدرتها على تنويع الوظائف والمناصب التي تشغلها، مما يسمح لها بالانتقال من وظائفها التقليدية (في التعليم والصحة بالدرجة الأولى) إلى المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي المنتج عموماً وبالتالي رفع حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. وبالفعل بدأ عدد من المجالات الاقتصادية الجديدة كالبنوك والمؤسسات الاقتصادية الحكومية أو الخاصة الفعالة يستقطب أكثر فأكثر القطريات المؤهلات، مما ينبئ بارتفاع مشاركتهن في إجمالي الوظائف المدفوعة الأجر.

٣,٣. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية

عرف العقدان الأخيران ميلاد عهد جديد في مسار المرأة القطرية تمثل في دخولها معترك الحياة السياسية في البلاد، حيث تم إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية في خطاب سمو الأمير في الدورة الاعتيادية لمجلس الشوري عام ١٩٩٧، وإقرار حق المرأة القطرية في المشاركة السياسية في انتخابات المجلس البلدي بموجب المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين فتحت الأبواب أمام المرأة القطرية لفرض تواجدها من خلال انتخاب أول امرأة في انتخابات المجلس البلدي عام ٢٠٠٣. وتبع ذلك تنصيب نساء قطريات في عدة مناصب وزارية وتزايد تعيين نساء قطريات في مختلف الوظائف الإشرافية في وزارات وهيئات حكومية، وفي تقلدها مناصب لسيدات الأعمال، مما يدل على توسع مطرد لمشاركة المرأة في الحياة السياسية لدولة قطر. ولكن، وعلى الرغم من أن المرأة القطرية قد حققت قفزات نوعية في فترة قصيرة من خلال ارتفاع مستويات مشاركتها السياسية كمقترعة أو كمرشحة في انتخابات المجالس البلدية في السنوات الأخيرة، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة للبلاد لازالت تواجه بعض التحديات المجتمعية، مع أن هذه التحديات أخذت بالتقلص تدريجياً، نظراً للدعم الحكومي الذي تلقاه المرأة القطرية لرفع مستويات مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، انطلاقاً من رؤية قطر الوطنية التي تهدف إلى زيادة مستويات مشاركة المرأة القطرية وتوسيع مبدأ تكافؤ الفرص بين القطريين والقطريات.

وقد تحمست النساء القطريات للمشاركة في أول انتخابات للمجلس البلدي عام ١٩٩٩، حيث بلغت نسبة المقترعات أكثر من ٧٧٪ من الناخبات (أي اللواتي يحق لهن الانتخاب)، لكن تلك الحماسة تراجعت في الدورة الثانية (سواء للإناث أم للذكور)، ربما نتيجة لمحدودية الدور الذي لعبه أول مجلس بلدي منتخب (وهذا طبيعي في بلد لم يعرف مثل هذه المجالس من قبل)، فكانت نسبة المقترعات ٢٧٪ من الناخبات. أما في الدورة الثالثة التي أجريت في عام ٢٠٠٧، وبعد أن أصبح المجلس البلدي، الذي فازت بعضويته امرأة لأول مرة، يلعب دوراً متزايداً في تحسين الخدمات واقتراح مشاريع القوانين، فقد عاودت نسبة المقترعات الارتفاع لتصل إلى أكثر من نصف الناخبات. والجدول التالي يبين مزيداً من التفصيل.

الجدول (٢): الناخبون والمقترعون في انتخابات المجلس البلدي في دوراته الثلاث

الدورة الثالثة ٢٠٠٧			الدورة الثانية ٢٠٠٣			الدورة الاولى ١٩٩٩			
المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	
٢٨١٣٩	١٤٥٣١	١٣٦٠٨	٢٤١٧٩	١٣١٢٤	١١٠٥٥	٢١٩٩٥	١٢٣٣٠	٩٦٦٥	ناخبون
١٦٦٥٩	٩٦٠٥	٧٠٥٤	٧٧٤٢	٤٧٥٧	٢٩٨٥	١٧٥٣١	١٠٠٤٧	٧٤٨٤	مقترعون
٥٩,٢	٦٦,١	٥١,٨	٣٢,٠	٣٦,٢	٢٧,٠	٧٩,٧	٨١,٥	٧٧,٤	نسبة المقترعين

المصدر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وجهاز الإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر: صورة إحصائية، ٢٠٠٨.

الأفاق المستقبلية

نتج عن سياسة الدولة التعليمية والتحويلات الاجتماعية داخل المجتمع القطري اتساع مجالات ومستويات مشاركة المرأة في مختلف مكونات المجتمع، لاسيما المنظومة التعليمية على اختلاف مستوياتها. هذا التحول ساهم في إزالة التفاوت بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم، وساهم في تحقيق الغاية الأساسية للهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية والتمثلة في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ولكن إذا كانت المرأة قد استفادت من التوسع العام للمنظومة التعليمية فإن مشاركتها الاقتصادية والسياسية مازالت محدودة نسبياً، مما يمثل أحد أهم التحديات المستقبلية في مجال تمكين المرأة. ومن المتوقع أن يرتفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة القطرية مع بدء الاستعدادات التي ستجرى قريباً لانتخاب ثلثي أعضاء أول مجلس منتخب للشورى (البرلمان) في الدولة.



خفض وفيات الأطفال

تعد التنمية الصحية من أهم مرتكزات التنمية البشرية. لذلك عملت الدول على توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولاسيما للأكثر عرضة للأمراض، كالأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية، وتنفيذ برامج الصحة المدرسية. لهذا تم إدماج خفض وفيات الأطفال ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي دولة قطر، حقق نظام الرعاية الصحية إنجازات متعددة من حيث توفير مختلف الخدمات الصحية للمواطنين والوافدين. وعرفت هذه الخدمات تنوعاً مع تزايد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية في مختلف أرجاء الدولة، وتنوع خدماتها وتزويدها بالأجهزة الطبية ذات التقنية العليا وتوفير الأطباء الأكفاء. هذه الإمكانيات التي تهدف إلى توفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين، تعبر عن حجم الاهتمام الحكومي بالقطاع الصحي كما ورد ذلك في المادة (٢٣) من دستور البلاد والتي تؤكد على «عناية الدولة بالصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون». يضاف إلى ذلك تخصيص الدولة ٩,٦% من موازنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للخدمات الصحية والاجتماعية.

الجدول (٣): المستشفيات الحكومية والخاصة والمراكز الصحية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

المراكز الصحية	المستشفيات الخاصة	المستشفيات الحكومية	
٢٢		٣	١٩٩٠
٢٥	١	٣	٢٠٠٠
٢٣	٤	٥	٢٠٠٤
٢٣	٤	٥	٢٠٠٥
٢٣	٤	٥	٢٠٠٦
٢٣	٤	٥	٢٠٠٧
٢٣	٤	٥	٢٠٠٨

المصدر: الهيئة الوطنية للصحة، التقرير الصحي السنوي، أعداد مختلفة.

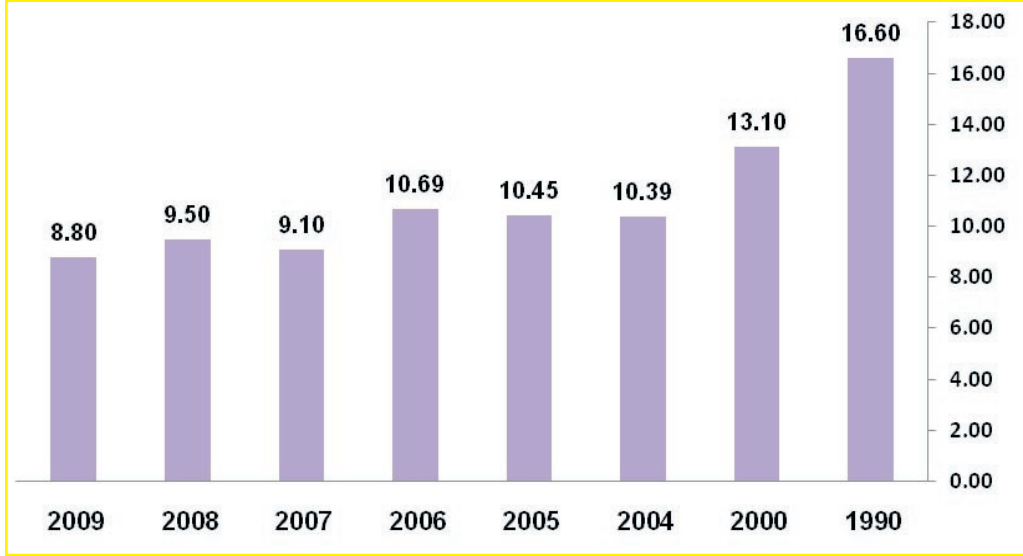
الغاية (٤):

(أ): خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

١,٤. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يعد معدل وفيات الأطفال البالغين دون سن الخامسة أحد المؤشرات التي تساهم في تقييم مستويات التغطية الصحية في البلاد، وقياس فاعلية النظام الصحي وشموليته. وفي دولة قطر تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في السنوات الأخيرة تراجعاً ملموساً، ليصل إلى ٨,٨ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٩ بعد أن كان يتعدى ١٦ لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠، ليقترّب بذلك من مستويات الدول الصناعية المتقدمة والذي يبلغ معدل الوفيات دون سن الخامسة فيها حوالي ٧ لكل ألف مولود حي.

الشكل (١١) : معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات لكل ألف مولود حي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩



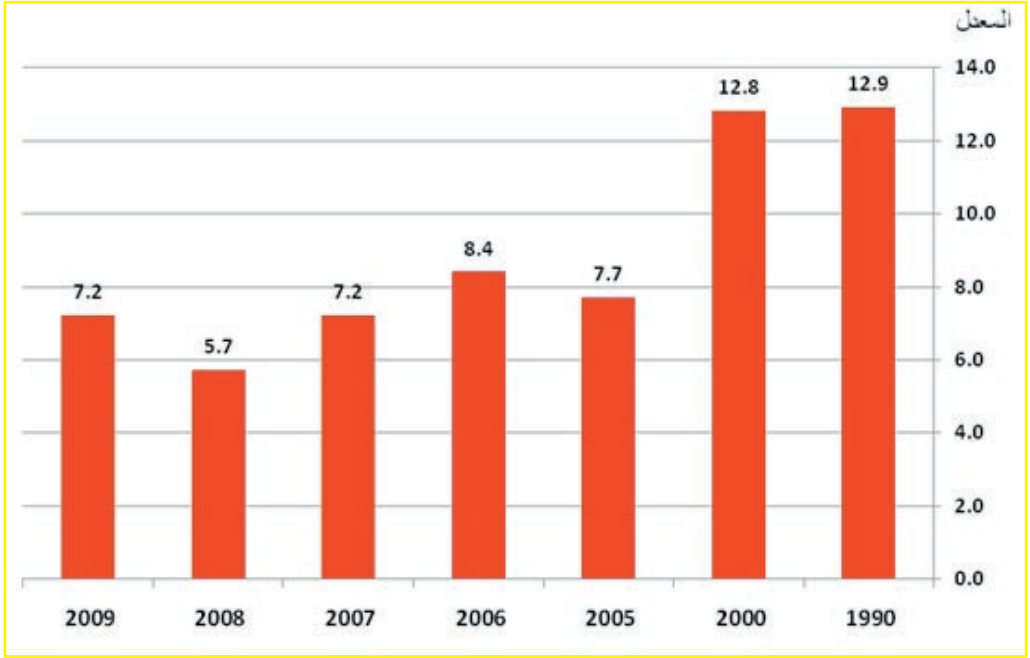
المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تشهد مسيرة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في دولة قطر في السنوات الأخيرة على ديمومة وتعميم مختلف أوجه الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال في مراحل نموهم الأولى والحساسة.

٢,٤ . معدل وفيات الأطفال الرضع

شهد معدل وفيات الأطفال الرضع القطريين تذبذباً في السنوات الأخيرة، فبعد تراجعته من ١٢,٩ لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ٧,٥ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٧,٢ عام ٢٠٠٩، ولكن يبقى معدل وفيات الأطفال في دولة قطر منخفضاً مقارنة بالمعدلات المسجلة عالمياً بفضل التقدم المحرز في تحسين خدمات متابعة صحة الأم خلال فترة الحمل، وللتوسع في خدمات الولادة للمواطنين والوافدين على حد سواء.

الشكل (١٢): معدل وفيات الأطفال القطريين الرضع لكل ألف مولود حي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٩

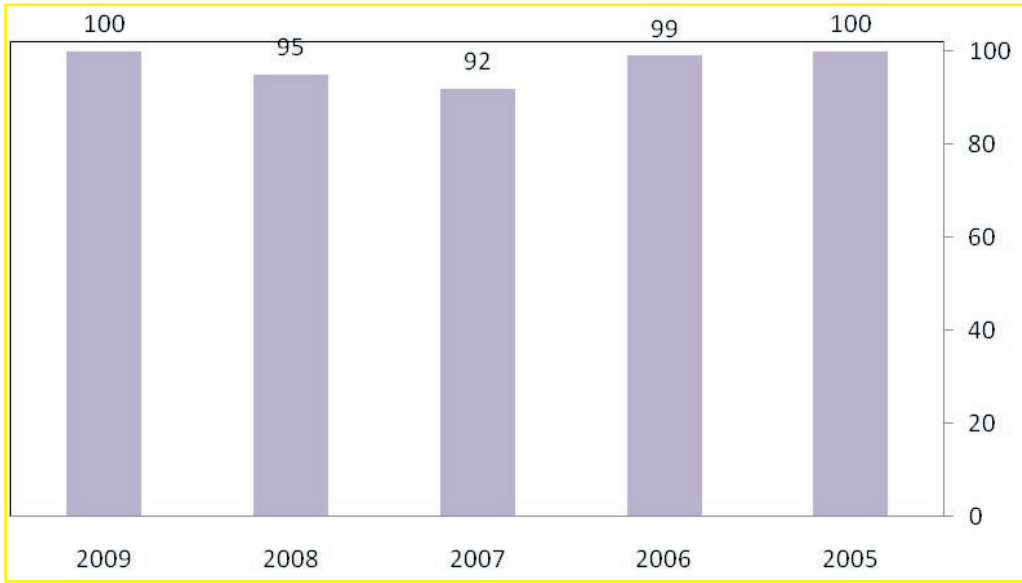


المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

٣,٤. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين ضد الحصبة

كان لاستدامة الرعاية الصحية للأطفال عبر توفير مختلف التطعيمات، ومنها التطعيم ضد الحصبة للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، دور في ارتفاع مستويات التحصين ضد الحصبة في دولة قطر، بل وفي شموليتها. فاليوم، تم في دولة قطر تحصين كل الأطفال دون سن الواحدة. هذا المستوى العالي الذي يشهد على نجاح دولة قطر في حماية الأطفال ضد الأمراض المعدية الأساسية التي تضر بصحة الطفل وحياته في أولى فترات عمره.

الشكل (١٣): نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

الأفاق المستقبلية

لقد ساهمت مستويات الرعاية الصحية الخاصة بالطفولة والأمومة في دولة قطر في تقدم مستمر لمختلف المؤشرات التي تقيس صحة وسلامة الأطفال في أولى فترات حياتهم. هذه المستويات المحققة التي تقرب دولة قطر من المستويات المسجلة في الدول المتقدمة، تجعل الدولة في طريقها نحو تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ قبل حلول عام ٢٠١٥. لاسيما وأن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة قد انخفض بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ بأكثر من ٤ نقاط أي ما يعادل الثلث في أقل من عشر سنوات، ناهيك عما تم تحقيقه بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ والذي يقدر بالثلث كذلك. لكن مواصلة خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتطلب مواصلة الجهود المبذولة ودعمها برعاية الأطفال ونشر التوعية الصحية بين الأسر.

تحسين صحة الأمهات

تعتبر صحة الأم من أهم أولويات التنمية. وتأتي هذه الأهمية من كون صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط، وإنما تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع كله، الأمر الذي جعل العناية بصحة المرأة، ولاسيما تخفيض وفيات الأمهات أثناء النفاس، هاجساً عالمياً، وصار تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة إنجابية لائقة من بين الأهداف الإنمائية للألفية. لهذا تسعى الدول عبر جملة من الخدمات الصحية إلى توفير نظام رعاية للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها، وتوفير الظروف المادية التي تساعد على تنظيم الأسرة.

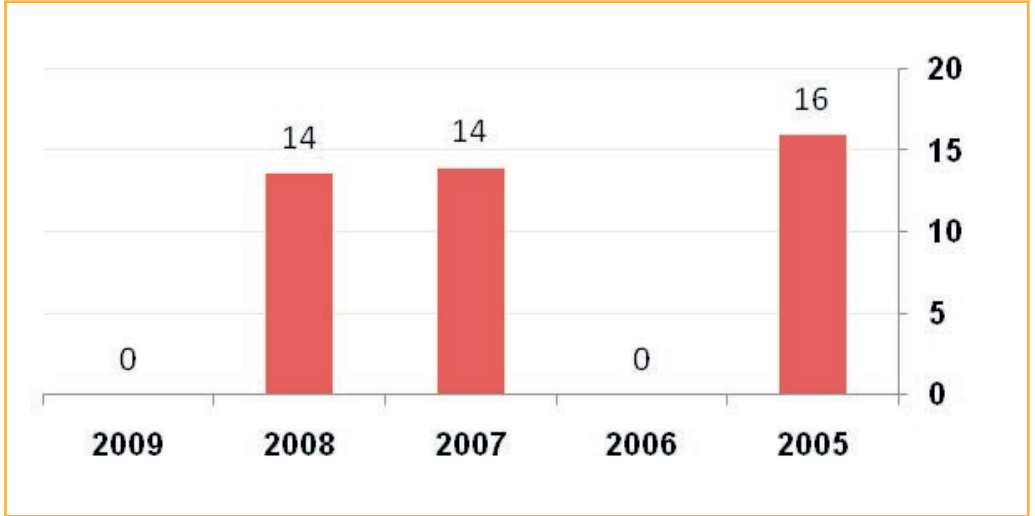
العناية (٥) :

(أ) : تخفيض معدل وفيات الأمهات في سن الإنجاب بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥

١,٥. معدل وفيات الأمهات

تسعى دولة قطر، من خلال توفير خدمات صحية متعددة إلى تحقيق حياة آمنة للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها. وقد ترتب على المتابعة الصحية للنساء في مجال رعاية صحة المرأة تراجع معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس، على الرغم من صعوبة قياس هذا المؤشر. ويعود هذا التراجع إلى استدامة الرعاية الصحية للنساء قبل وبعد فترة الولادة وشموليتها، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية والمتابعة لهن من فحوص وتحاليل طبية. ويعود تراجع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة والنفاس كذلك إلى تنوع وغنى التركيبة الغذائية للأمهات، يضاف إلى ذلك العناية الأسرية بالأم الحامل خلال فترة الحمل وبعد الولادة.

الشكل (١٤) : معدل وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل والولادة والنضاس
(لكل مئة ألف مولود حي) خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) ، أعداد مختلفة.

وعلى الرغم من أن دولة قطر لا تسعى إلى خفض معدلات النمو السكاني للمواطنين، نظراً لقلّة عددهم وتراجع نسبتهم بين مجموع سكان الدولة، فقد سجل مؤشر الخصوبة الكلية للنساء القطريات في العقدين الآخرين انخفاضاً متواصلاً، من ٥,٧ عام ١٩٩٠ إلى ٣,٨ طفل لكل امرأة خلال فترتها الإنجابية عام ٢٠٠٩. ويعود هذا التراجع إلى تحولات في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج النساء القطريات الناتج عن تمديد حياتهن التعليمية وتواجهن المكثف في الدراسات الجامعية العليا، يضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات مشاركتهن في سوق العمل.

الشكل (١٥): معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

٢,٥. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة

لقد ترتب على التوسع في الخدمات الصحية في دولة قطر، وارتفاع قدرات استيعاب المؤسسات الصحية ومستوى التأطير الصحي فيها، تحقيق مستويات إشراف ورعاية في العديد من المجالات الطبية، ولاسيما الولادات. فقد وسعت المستشفيات العامة المختصة بالولادة من قدراتها الاستيعابية لتزيد عن ٢٠٠ سرير في القطاع العام، بالإضافة إلى المستشفيات والعيادات الخاصة. يضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات التأطير الصحي على تنوع اختصاصاته في مختلف المستشفيات العامة والخاصة، حيث أن ٣٠٪ من إجمالي الأطباء العاملين في القطاع الصحي الحكومي والذين يقدر عددهم بـ ٢,٧٩٢ عام ٢٠٠٨ يسهرون على تأمين ولادات آمنة للنساء. ليتحقق بذلك إشراف طبي متخصص كامل للنساء أثناء الولادة وبنسبة ١٠٠٪، مما يؤكد حرص دولة قطر على تأمين العوامل البشرية والمادية لسلامة الأمومة والطفولة.

(ب): تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

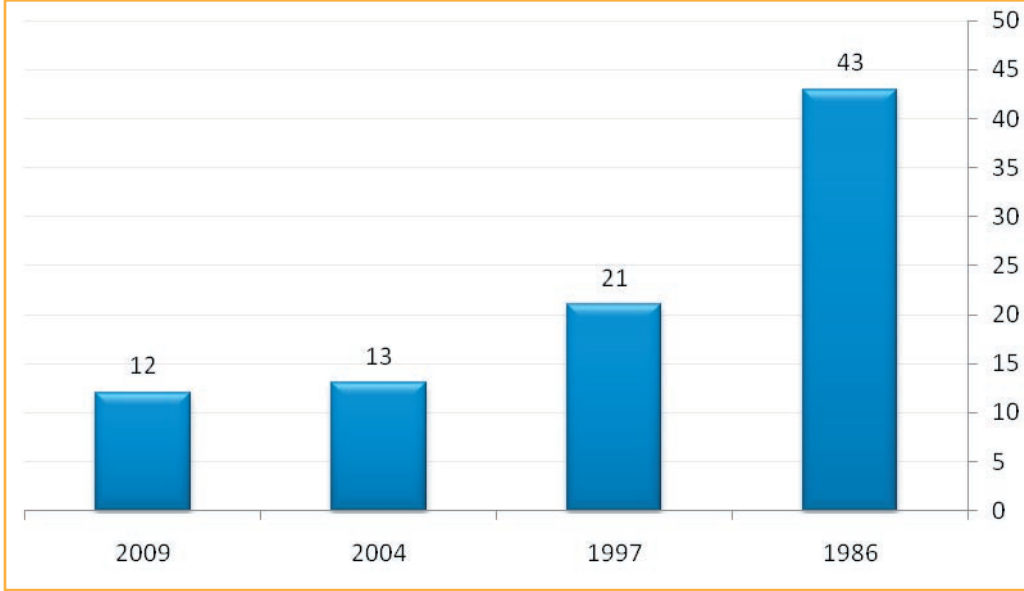
٣,٥. معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة

لا توجد في دولة قطر، كما في الدول العربية الأخرى، بيانات موثوقة حول معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة كنتيجة لاستمرار بعض الموروثات الاجتماعية التقليدية من جهة، ولأن الأسرة القطرية لا تسعى إلى تحديد النسل من جهة أخرى. ولهذا فإن استخدام وسائل تنظيم الأسرة يقتصر على تنظيم الحمل والتباعد بينها، بما لا يؤثر على صحة الأم. وهو قد ينحصر في معرفة بعض وسائل تنظيم الأسرة التقليدية دون شيوع الوسائل الحديثة حتى وإن سلمنا بمعرفة تلك الوسائل لدى النساء المتزوجات، كما بين ذلك مسح صحة الأسرة الذي نفذ عام ١٩٩٨. فإن معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (استخدام الواقي الذكري) لا تتجاوز نسبته ٢٠٪ (مسح الصحة، ٢٠٠٦).

٤,٥. معدل الولادات لدى المراهقات في الفئة العمرية (١٥-١٩)

بلغ معدل الولادات بين القطريات في الفئة العمرية (١٥-١٩) ٤٣ في الألف عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلى ٢١ عام ١٩٩٧، وواصل الانخفاض ليصل إلى ١٣ عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٢ عام ٢٠٠٩. ولعل هذا الانخفاض الكبير يعود بصورة أساسية إلى زيادة نسبة الملتحقات بالتعليم، لاسيما التعليم العالي للقطريات في هذه الفئة العمرية، وارتفاع نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي.

الشكل (١٦): معدل الولادات لدى المراهقات القطريات (بالألف) في الفئة العمرية (١٥-١٩) خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٩



المصدر: - المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وجهاز الإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر: صورة إحصائية، ٢٠٠٨.
- جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، ٢٠١٠.

٥,٥. الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل)

تكفل الرعاية الصحية في دولة قطر العناية الطبية الكاملة للنساء قبل الولادة من خلال توفير مختلف الخدمات الطبية المتعلقة بفحوصات الأم والجنين. وتتميز الخدمات الطبية قبل الولادة والتي تشمل المواطنين والمقيمت على حد سواء بانتظامها، لا سيما في الأشهر الأخيرة التي تسبق الولادة مما ينتج عنه تردد النساء الحاملات على مصحات الولادة. وما تردد حوالي ٢٠٠,٠٠٠ امرأة عام ٢٠٠٨ على عيادة مستشفى النساء والولادة، إلا خير دليل على طبيعة الرعاية الصحية للنساء، وبذلك تكون دولة قطر قد نجحت في تحقيق رعاية طبية كاملة للنساء قبل الولادة.

٦,٥. الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

تهدف الرعاية الصحية في دولة قطر إلى توفير مختلف الشروط الصحية التي تساهم في تحسين الواقع الصحي لمختلف مكونات المجتمع، ولاسيما صحة الأمهات. وإذا كانت مجهودات الدولة قد نجحت في تحقيق تقدم في مستويات الرعاية والخدمات المقدمة للنساء قبل وأثناء الولادة، فإن خدمات الصحة الإنجابية الخاصة بتنظيم الأسرة لا تزال متواضعة عموماً في المجتمع القطري، حتى وإن سلمنا بمعرفتها من قبل النساء المتزوجات، كما بين ذلك مسح صحة الأسرة الذي نفذ سنة ١٩٩٨. ولا زالت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة كاستعمال الواقي الذكري بين المتزوجين تعد متدنية مقارنة بالمستويات الدولية، حيث أن استعماله لا يتجاوز ٢٠٪ من مجموع وسائل تنظيم الأسرة. وإذا كانت الدولة قد يسرت مختلف الإمكانيات للرفع من مستويات التغطية الصحية لمختلف الفئات الاجتماعية، لاسيما النساء، فإن الواقع السكاني لدولة قطر وحجم المواطنين في التركيبة السكانية يتطلب العناية أولاً بصحة الأمهات والأطفال.

الأفاق المستقبلية

مما لا شك فيه أن الرعاية الصحية للمرأة قد حققت جملة من الإنجازات في العقود الأخيرة. ولا شك في أن هذه الإنجازات تساهم في تحقيق الغاية الأولى من الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثل في خفض معدل الوفيات بين الأمهات في سن الإنجاب بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. لكن المراحل المستقبلية في مجال تحسن صحة الأمهات تتطلب مواصلة الجهود المبذولة للحفاظ على ما تم إنجازه، بالإضافة إلى رفع الوعي العام لدى مختلف مكونات المجتمع القطري بأهمية العديد من القضايا السكانية، لا سيما تلك المتعلقة بالصحة العامة وصحة الأمهات وتأكيد دمج هذه الأبعاد في سياسات التنمية الوطنية.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الهدف
٦

ترتب على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العقدين الماضيين في العديد من مناطق العالم ضرورة إدراج وضع محاربة هذا المرض المعدي الخطير ضمن أولويات الأمم والمجتمع الدولي. جاء ذلك بعد ما تعددت طرق انتشاره عبر العالم وتزايد عدد المصابين بهذا الفيروس، مما تطلب إدراج مكافحته وتعميم فرص العلاج للمصابين به ضمن أولويات المؤسسات الدولية وجعله هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الأمم المتحدة على ضرورة وقف انتشار الأمراض المعدية الأخرى التي تضر بالصحة العامة للشعوب والمجتمعات، كالملاريا وغيرها من الأمراض المهددة لحياة الشعوب.

الغاية (٦) :

**(أ) : وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٥
وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ**

١,٦. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة

في دولة قطر، وعلى غرار باقي الدول العربية والإسلامية، لازال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية منخفضاً جداً عند مختلف فئات المجتمع. لذلك نلاحظ تدني انتشار فيروس نقص المناعة حتى بين الفئات العمرية الأكثر عرضة له، كالشباب، حيث لم يتجاوز عدد إصابات الشباب في دولة قطر بضعة حالات سنوياً. ويمكن تفسير هذا المستوى المتدني لانتشار الفيروس بدور الطبيعة المحافظة للمجتمع الإسلامي في تحصين الشباب ضد بعض السلوكيات، يضاف إلى ذلك دور حملات التوعية الخاصة بانتشار هذا المرض الفتاك، ولاسيما تلك الموجهة للشباب.

(ب) : تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه

٥,٦. نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

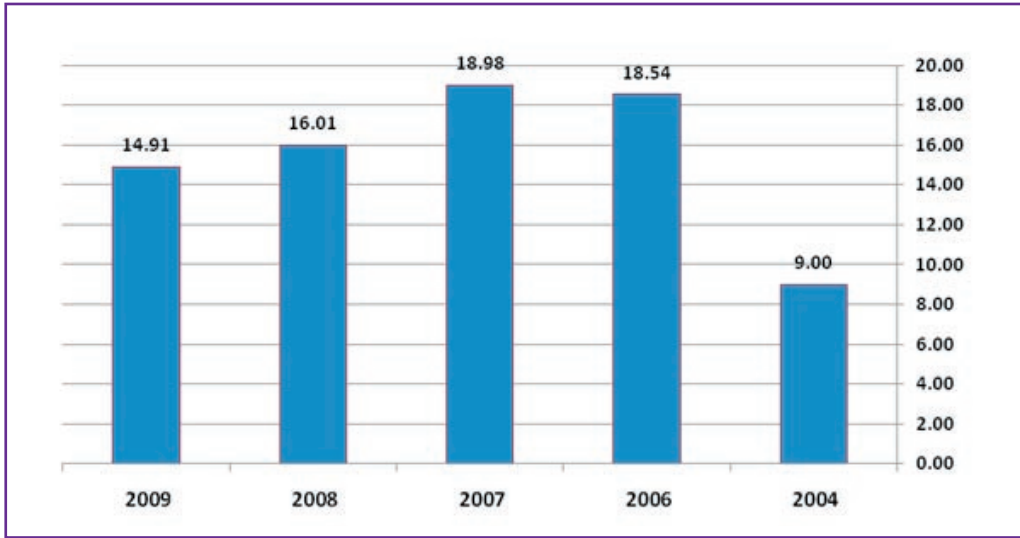
إذا كانت كل المعطيات الإحصائية تشير إلى تدني مستوى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في دولة قطر، فهذا لا يعني غياب سبل الوقاية والعلاج في الدولة، بل تقوم الدولة بتوفير وتغطية مختلف المتطلبات الطبية والعلاجية لحاملي فيروس نقص المناعة. بما في ذلك التوفير الكلي لمختلف العقاقير المطلوبة لمعالجة الفيروس.

(ج) : وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ

٦,٦. معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا

لا تشكل الإصابات بمرض الملاريا في دولة قطر مشكلة صحية، حيث أن أعداد المصابين به لا تزال ضئيلة ولا تتجاوز ٢١٦ حالة سجلت عام ٢٠٠٨، لهذا فإن معدل الإصابات بهذا المرض بين مجموع سكان الدولة لا يتجاوز ١٥ لكل مئة ألف نسمة. وتعزى أسباب تدني معدل الإصابة بمرض الملاريا إلى كون البيئة الطبيعية للدولة ليست من البيئات المناسبة لانتشار مسببات هذا المرض، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لاكتشاف الحالات الوافدة والتعامل معها بشكل سريع وفعال.

الشكل (١٧) : معدل الإصابة بمرض الملاريا لكل مئة ألف نسمة في دولة قطر خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠٠٤

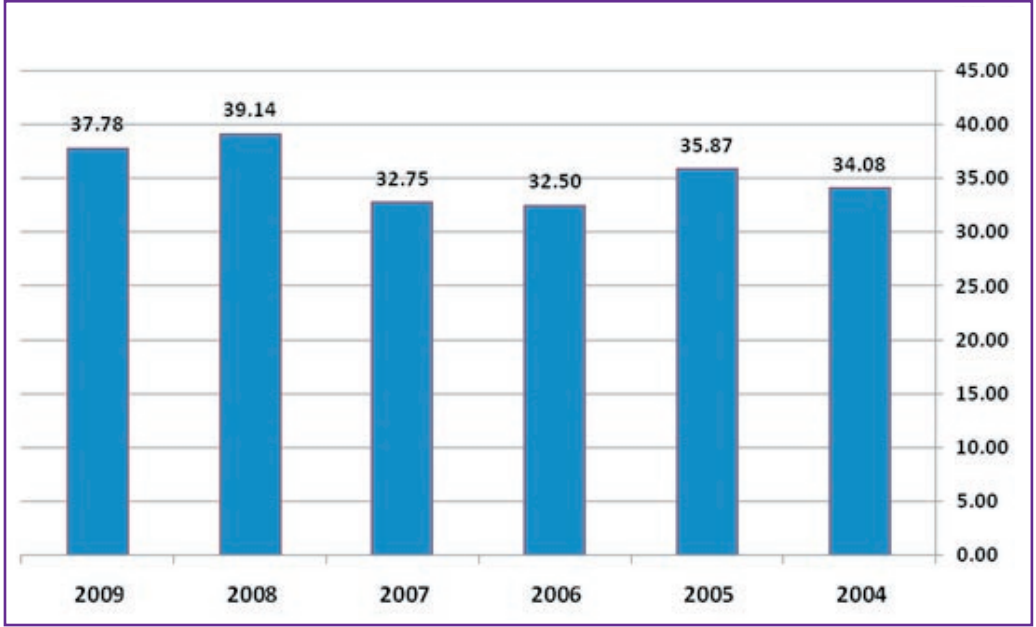


المصدر: المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٩,٦. معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالسل

لا تعد الإصابات بمرض السل في دولة قطر مشكلة صحية على الرغم من ارتفاعها النسبي في السنوات الأخيرة، حيث أن أعداد المصابين بهذا المرض لا تتعدى ٦٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩، لهذا لازال معدل الإصابة بهذا المرض متدنية بين مجموع سكان الدولة، حيث أنه لا يتجاوز ٣٨ لكل مئة ألف نسمة، ولا تشكل سبباً من الأسباب الأولى للوفاة في الدولة. وترجع أسباب تدني معدل الإصابة بمرض الملاريا إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لحماية المجتمع من انتشار الأمراض المعدية وتحسين ظروف المعيشة وتعميم التطعيمات على كل المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى إجراء فحوصات طبية للعمال الوافدة، وتوفير مختلف الأدوية التي تساهم في الحد من إنتشار هذا المرض.

الشكل (١٨) : معدل الإصابة بمرض السل لكل مئة ألف نسمة في دولة قطر
خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

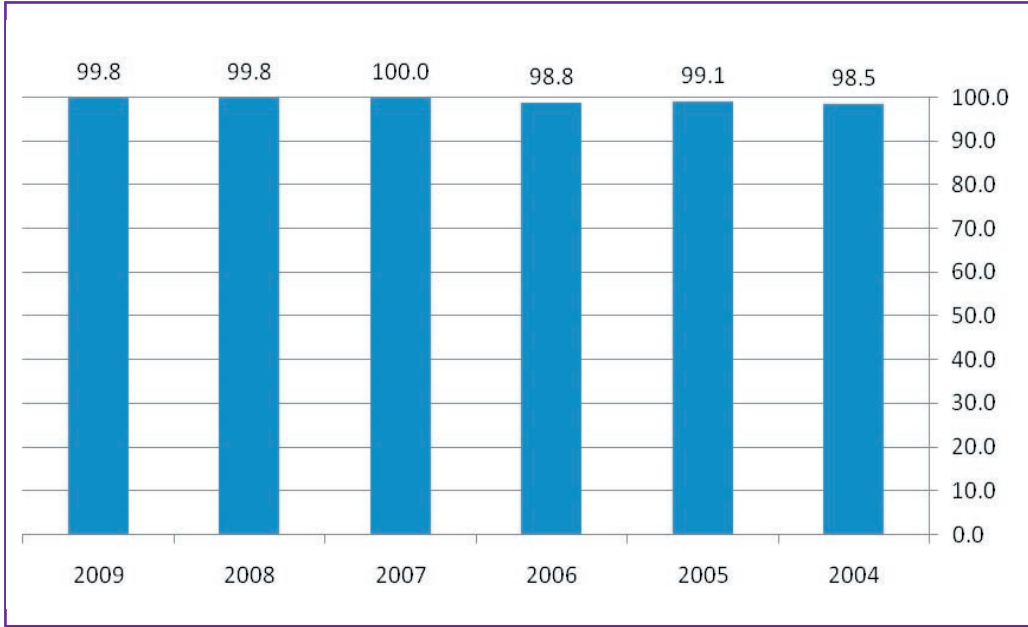


المصدر: المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

١٠,٦. نسبة حالات مرض السل المكتشفة والمعالجة

أثر شمولية النظام الصحي في دولة قطر مباشر في توسيع التغطية الصحية لمواجهة مختلف الأمراض والحد من انتشارها، لاسيما الأمراض المعدية كمرض السل. فقد تمكنت الدولة من توفير العلاج للمواطنين والمقيمين، حيث تقترب نسبة حالات مرض السل المكتشفة والمعالجة من نسبة ١٠٠٪ في السنوات الأخيرة، وهو ما يعد إنجازاً يساعد على الإرتقاء بالصحة العامة لسكان دولة قطر.

الشكل (١٩) : نسبة حالات مرض السل المكتشفة والمعالجة خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩



المصدر: المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الآفاق المستقبلية

لقد حققت الرعاية الطبية المتنوعة والمتواصلة في دولة قطر جملة من الإنجازات، كان أبرزها مساهمة مجهودات الدولة في إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٥، يضاف الى ذلك تعميم الوصول إلى علاج فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٠ ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥. وإذا كانت دولة قطر قد نجحت في تحقيق تقدم ملحوظ في الغايات الثلاث لهذا الهدف، فإن مواصلة القضاء على فيروس نقص المناعة وباقي الأمراض المعدية يتطلب تكثيف الجهود ومواصلة توعية مختلف مكونات المجتمع، لاسيما الفئات العمرية الحساسة كالشباب، بمخاطر الأمراض الفتاكة عبر إطلاق حملات توعية تشترك فيها مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية، فضلاً عن تشديد الرقابة الطبية على العمالة الوافدة عند استقدامها وتعميم الفحوص الطبية للمواطنين عند الزواج للمضي قدماً في الحد من انتشار مختلف الأمراض في الدولة تمهيداً للقضاء عليها.

كفاءة الاستدامة البيئية

تشكل استدامة البيئة أساس التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لهذا أصبح الحفاظ على البيئة والعمل على ضمان استدامتها من بين أولويات سياسات التنمية. ويعود إدماج دور المحافظة على بيئة سليمة ضمن أهداف التنمية إلى أهمية العوامل الطبيعية في تحسين ظروف معيشة الأفراد وتطوير أنشطتهم ورفع مداخيلهم. ولضمان استدامة البيئة وتحسين ظروف حياة الأفراد، أجمعت الدول على ضرورة التحكم في جملة من الموارد للتقليل من سلبات التصنيع والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتسهيل استفادة الأفراد من مختلف الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه الآمنة.

وقد أكدت دولة قطر في تشريعاتها على العناية بالثروات الطبيعية، كما جاء في المادة (٢٩) من الدستور التي تنص على أن «الثروات الطبيعية ومواردها ملك للدولة. تقوم الدولة على حفظها وحسن استغلالها وفقاً لأحكام القانون». كما تعد البيئة ركيزة من ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي نصت على ضرورة «إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة». وقد بدأ الاهتمام الحكومي والمؤسسي بقضايا البيئة منذ ثمانينات القرن الماضي حين صدر مرسوم أميربي سنة ١٩٨٣ بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية، وآخر بشأن منع تجريف الأراضي الزراعية ورمال الشواطئ لسنة ١٩٩٢، تلاهما قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٢. وتواصل الاهتمام الحكومي بقضايا البيئة بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية عام ٢٠٠٠، وإنشاء وزارة البيئة عام ٢٠٠٨. يضاف إلى ذلك إنشاء مركز أصدقاء البيئة عام ١٩٩٢ والذي يسعى إلى تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع. كما صادقت الدولة على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة أهمها: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال، واتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة.

الغاية (٧) :

(أ) : إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

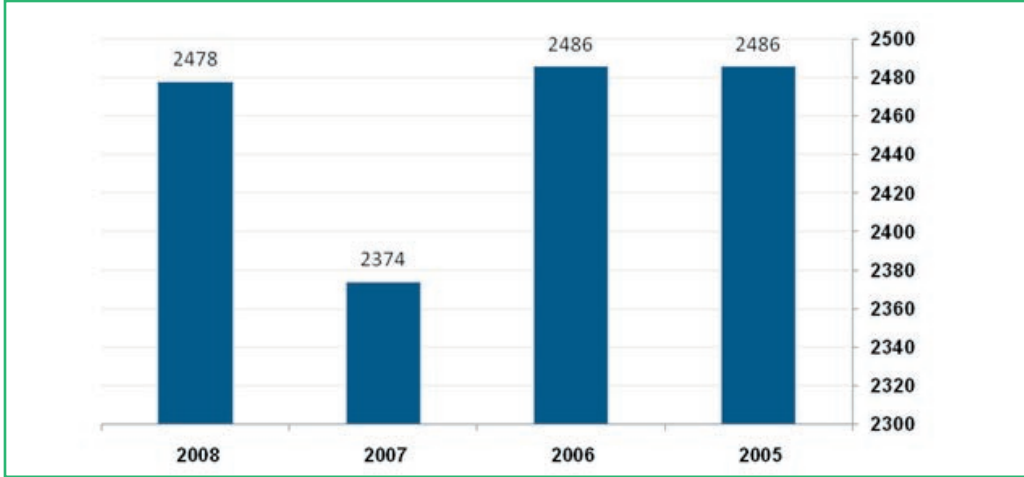
١,٧. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

تتركز الأراضي المغطاة بالغابات في الساحل الشرقي لدولة قطر، ومثلت مساحة هذه الأراضي نحو ٢,٦٪ من إجمالي مساحة الدولة عام ٢٠٠٨. هذه النسبة المحدودة ناتجة عن الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة، ولاسيما الأوضاع المناخية الصحراوية القاسية المتمثلة في ندرة سقوط الأمطار وتملح التربة، أدى إلى محدودية الأراضي المغطاة بالغابات في الدولة عدا تواجد متفرق لغابات المانجروف التي تنتشر في مناطق محدودة من الساحل الشرقي لدولة قطر.

٢,٧. مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي

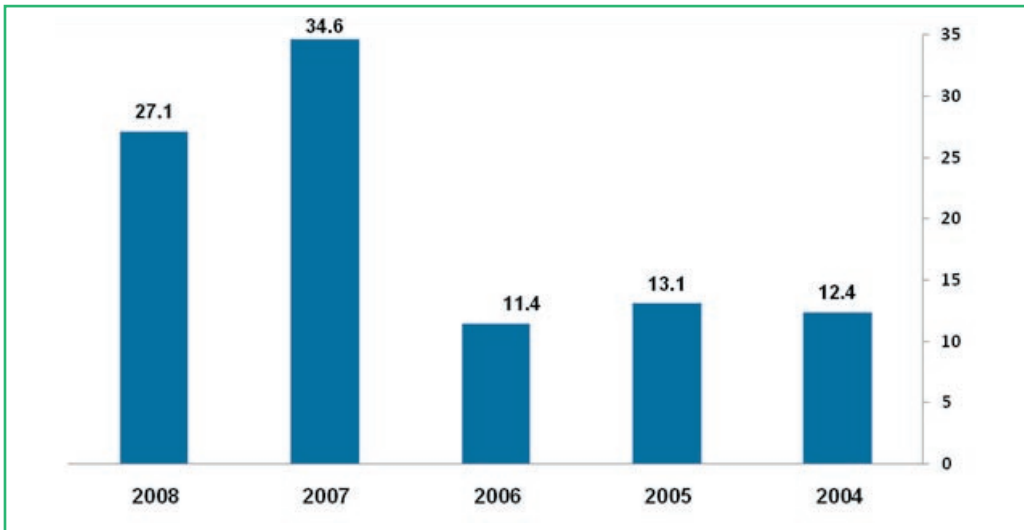
ساعدت الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر على بقاء مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منخفضة بشكل عام. ومن أهم مصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون صناعة النفط والغاز تليها المواصلات ثم توليد الطاقة وتحلية المياه. ويعزى التذبذب في مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى محدودية التصنيع في الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع كمياته أو انخفاضها عند إضافة مصنع أو تطوير آخر أو توقف مصنع عن العمل، مما يؤثر مباشرة على مستويات انبعاثات هذا الغاز. وعلى الرغم من انخفاض مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلا أن مجموعها لكل فرد قد تبدو مرتفعة نتيجة لقلة عدد سكان الدولة.

الشكل (٢٠): مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (١,٠٠٠ طن)
خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨



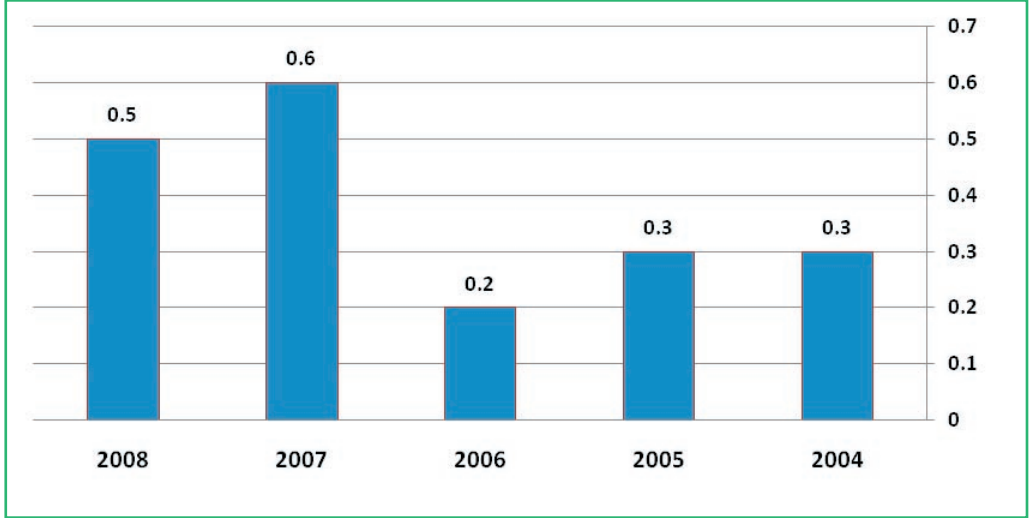
المصدر: تم احتساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة البيئة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠.

الشكل (٢١): مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل فرد
خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ (كيلوغرام)



المصدر: تم احتساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة البيئة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠.

الشكل (٢٢): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل ١ دولار (بتعادل القوة الشرائية) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ (كيلوغرام)



المصدر: تم احتساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة البيئة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠.

٣,٧. استهلاك المواد المستنفذة للأوزون

شهد استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية، تراجعاً مستمراً لمختلف المواد الكيماوية التي تساهم في استنفاد طبقة الأوزون في السنوات الأخيرة، باستثناء مركبات الكلور والفلور ٢٢. فقد استطاعت دولة قطر التحكم في مستويات انبعاثات جملة من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون بحظر استيراد بعض المركبات كمركبات الكلور والفلور العضوية ١١ و ١٢، تنفيذاً لبروتوكول مونتريال. أما بالنسبة لهالون ١١٢١ وهالون ١٣٠١ فقد تم إيجاد بدائل لهذه المواد تحافظ على سلامة البيئة، بينما بقيت معدلات استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢ مرتفعة. وهذا يبين أن هناك نجاحاً جزئياً في الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، بينما لم يتم الحد من الطلب الصناعي والشخصي على مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢ بشكل فعال.

الجدول (٤): استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (طن متري)
خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مركبات الكلور والفلور العضوية - ١١	١٨,٩٠	٦,٠٩	٤,٣٥	٣,٠٣	١,٧٨	٠,٠٠
مركبات الكلور والفلور العضوية - ١٢	٤٤,٨٤	٣٠,٩١	٢٧,٠٨	١٠,٠٠	٣,٢٧	٠,٠٠
هالون - ١١٢١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
هالون - ١٣٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
مركبات الكلور والفلور العضوية - ٢٢	٢٣٠,٦٣	٢٧٢,٢٢	٣٢٥,٨٥	٣٤٤,٥٠	٦٠٤,٠	١٢٢٥,٠
المجموع	٢٩٤,٣٧	٣٠٩,٢٢	٣٥٧,٢٨	٣٥٧,٥٣	٦٠٨,٨٠	١٢٢٥,٠٠

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

٤,٧. نسبة الأرصد السميكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة

تبلغ نسبة الأرصد السميكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة في دولة قطر ٨٠٪ على الرغم من الارتفاع في استهلاك الأسماك الناتج عن الزيادة السكانية في السنوات القليلة الماضية، حيث أن الأسماك لا تعد الغذاء الرئيس للمواطنين فحسب، بل أيضاً للسواد الأعظم من العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية.

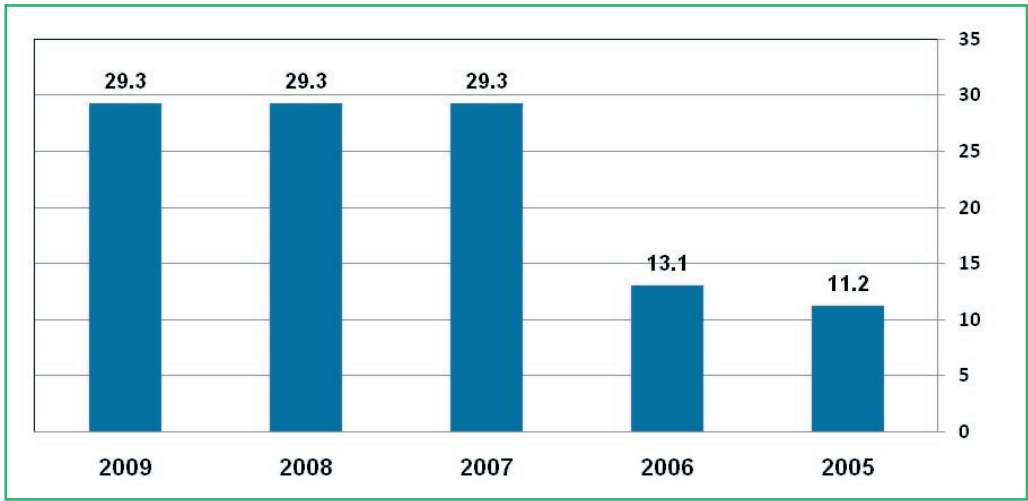
(ب): الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠

٦,٧. نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

ضمن مجهوداتها للحفاظ على التنوع البيولوجي، عملت دولة قطر على توسيع رقعة المناطق البرية والبحرية المحمية في الدولة، وهذا ما يفسر تضاعف نسبة الأراضي المحمية. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع وتيرة الاهتمام بالبيئة في السنوات الأخيرة، ولاسيما إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية عام ٢٠٠٠ (وزارة البيئة حالياً) الذي وضع

التوسع في مساحة المناطق المحمية في قمة اهتماماته. وقد تم مؤخراً إضافة محمية خور العديد لحماية الشعب المرجانية والكائنات البحرية وأنواع الثدييات والطيور والزواحف، لتتجاوز دولة قطر بذلك المعيار العالمي الذي يحدد مساحات المحميات بـ ١٠٪ من مجموع أراضي الدولة.

الشكل (٢٣): نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموعة مساحة الأراضي خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

٧,٧. نسبة السلالات المهددة بالانقراض

تمثل السلالات الحيوانية إرثاً عالمياً مشتركاً. ونظراً لدور هذه السلالات في الحفاظ على التنوع الحيواني والتوازن بين السلالات تسعى الدول إلى المحافظة على مختلف السلالات المهددة بالانقراض لضمان تكاثرها واستمرارية التنوع الحيواني. وتقوم دولة قطر بحصر مختلف سلالات الحيوانات المهددة بالانقراض باعتبارها جزءاً من تركيبة الطبيعة العامة ومن مكونات الثروة الحيوانية للدولة. لهذا تحرص على المحافظة على السلالات المهددة بالانقراض من خلال تكثيف البحث عنها لحمايتها. وتبلغ نسبة الأنواع المهددة بالانقراض في دولة قطر نحو ٤,٠٪ من مجموع الأنواع الموجودة في الدولة.

(ج) : تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

٨,٧. نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة

يقوم المجتمع القطري على جملة من المقومات الأساسية، من أبرزها عمل الدولة على تحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، كما جاء في المادة (٢٨) من دستور البلاد. ولتحقيق ذلك سعت الدولة في العقود الاخيرة إلى توفير ظروف معيشية لائقة وحديثة تتواءم مع التحولات العمرانية وتلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد. وتجسد ذلك من خلال تأمين توزيع شامل للمياه لكافة سكان الدولة وبنسبة ١٠٠٪، وتحقيق تغطية كاملة لتوزيع المياه، مما ساعد حصول كل سكان الدولة على المياه، وتحقيق حصول كل السكان على مياه شرب مأمونة قبل حلول ٢٠١٥، على الرغم من شح المياه الطبيعية في الدولة، إلا أن استخدام تقنيات تحلية المياه المالحة ساعد على تغطية الطلب المدني على المياه وبنسبة تزيد عن ٩٩٪.

٩,٧. نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة

نتج عن المشاريع التنموية والعمرانية التي شهدتها الدولة في السنوات الأخيرة توسع في مستويات التغطية الصحية وتوفير مختلف الخدمات الصحية الأساسية للسكان في جميع مناطق الدولة. هذا التوسع، الذي ترتب عليه تجهيز مختلف التجمعات العمرانية، مهما كان حجمها، بضروريات الحياة سمح بتأمين تغطية كاملة للصرف الصحي لكل سكان الدولة دون استثناء وبنسبة ١٠٠٪. ومما ساهم في تعميم استخدام الصرف الصحي في الدولة في السنوات الأخيرة تزايد المشاريع السكنية في مختلف مدن وبلديات الدولة وتقاربها فيما بينها، والاستثمارات الحكومية الضخمة التي وضعت لتطوير خدمات الصرف الصحي، ليتم بذلك تأمين استخدام الصرف الصحي الكلي في دولة قطر قبل حلول ٢٠١٥.

(د) : تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

١٠,٧. نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة

لا يعرف المجتمع القطري أي تواجد لأحياء فقيرة أو لتجمعات سكانية قصديرية ومناطق صفيحية، حيث يعيش مختلف فئات السكان في مساكن تتعدد مواصفاتها بين قصور وفلل ومساكن شعبية وشقق وغيرها، لكنها كلها مساكن تتوفر فيها مختلف الخدمات التي تؤمن ظروف حياة مريحة وكريمة لمختلف قاطنيها. هذا الواقع الحياتي جاء نتيجة لحرص الدولة على تحقيق حياة كريمة للسكان من خلال الاستثمار في تأمين مختلف ضروريات الحياة. وقد ساعد توسع مدينة الدوحة الكبرى وكذلك المدن المتوسطة والصغرى على تحسين ظروف حياة السكان، مما يسمح بالقول بعدم وجود أحياء فقيرة في الدولة.

الأفاق المستقبلية

كان للاهتمام الحكومي بقضايا البيئة دور فعال في تحقيق الغايات الثلاث الخاصة بالهدف السابع والتمثلة في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها وبدء تقليص الفاقد في الموارد البيئية، وخفض الفاقد في التنوع البيولوجي وتحقيق خفض جوهري في معدلاته بحلول عام ٢٠١٠، وتوفير خدمات صحية ملائمة للسكان وتحقيق تحسين كبير في ظروف معيشة السكان. لكن المراحل المقبلة من مسيرة التنمية في دولة قطر ستطرح تحدياً أساسياً يتمثل في كيفية المضي في النمو الاقتصادي والعمراني دون إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية. ففي ظل محدودية التنوع البيئي والحيوي بسبب الظروف المناخية القاسية السائدة، لا بد من البحث عن سبل للحفاظ على البيئة من أي تدهور مستقبلي، تتناسب مع وتيرة التنمية العمرانية والصناعية التي تعرفها الدولة.

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يوجد اليوم توافق دولي على ضرورة إقامة شراكة عالمية بين الدول بغية إقامة إطار مؤسسي يسمح بإدارة رشيدة للتنمية. هذا الإطار المؤسسي الذي يركز على معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً والمعالجة الشاملة لديونها وتفعيل تعاون مختلف الشركات النافذة في المجال الصحي والتقني، يقوم على تنويع المساعدات الإنمائية للدول النامية وزيادتها. لذلك تم إدراج الشراكة العالمية من أجل التنمية ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم الشراكة العالمية للتنمية على جملة من المرتكزات تهدف كلها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول، ولإسيما النامية منها، والعمل على التوظيف الإيجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية، لإسيما تلك المتعلقة ببناء القدرات التنموية، وتحسين الواقع الصحي، وتعميم استعمال التكنولوجيا الجديدة، لإسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفي هذا السياق، صادقت دولة قطر منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا التنمية والتعاون الدولي حرصاً منها على المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بشتى أنواعه، من جهة، وإسهاماً منها في تطوير القدرات التنموية للدول الفقيرة من جهة أخرى. ويتمشى هذا النهج مع المادة (٧) من الدستور، التي تؤكد على التعاون مع الدول الأخرى، كما يتفق مع التوجهات الحديثة للسياسة الخارجية والتي تقوم على تقديم العون الإنمائي للدول النامية وتعزيز الشراكة العالمية في التنمية الدولية. وقد قدمت دولة قطر عدة مبادرات كإنشاء «صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية»، الذي أقر في قمة الجنوب الثانية لمجموعة (٧٧) والصين التي عقدت في الدوحة في يونيو ٢٠٠٥. هذه المبادرة، التي تفتح الأبواب لإرساء آلية جديدة لتمويل تنمية دول الجنوب، تعبر عن إيمان دولة قطر بدور التعاون الدولي في تنمية دول الجنوب للتقليل من الفجوات التنموية بين الشمال والجنوب. وبناء على ذلك دعت دولة قطر إلى إنشاء صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية الذي يعنى بالتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ومعالجة ظواهر الجوع والفقير والكوارث الإنسانية في الدول الأقل نمواً. ويدل ذلك على المشاركة الفعلية لدولة قطر في الشراكة العالمية من أجل التنمية عبر الرفع من مساهماتها العينية للدول الفقيرة والالتزام بتقديم النسبة المقررة من إجمالي الدخل القومي (٧,٠%) كمساعدات إنمائية مع تخصيص ١٥% منها لأقل الدول نمواً اعتباراً من عام ٢٠٠٦، كما جاء في كلمة سمو أمير دولة قطر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مجموعة ٧٧ والصين عام ٢٠٠٥.

الغاية (٨) :

(أ) : المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

تولي دولة قطر، التي شهدت في السنوات الأخيرة مستويات نمو متسارعة، اهتماماً كبيراً لتطوير شراكاتها مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين الدوليين في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك عبر إيجاد الظروف الإدارية والاقتصادية المناسبة للانفتاح التجاري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا المجال، فإن مؤشر الإنفتاح التجاري الذي ارتقى من ٧٦,٨ عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٠,٧ عام ٢٠٠٩، يشهد على إحراز دولة قطر مستويات نمو ملحوظة في الصادرات والواردات، حيث أنها تسير بخطى ثابتة نحو استكمال انفتاحها التجاري من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تساهم في إيجاد بيئة ضامنة لاستقرار المؤسسات وجاذبة للأعمال. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ونظراً للأداء الاقتصادي القوي الذي شهدته دولة قطر في السنوات الأخيرة، وتحسين بيئة الأعمال فيها وتبوع أنشطتها الاقتصادية وتحقيقها فوائد في ميزانيتها وميزانها الجاري، وفي ميزان مدفوعاتها مقرونة بترتيب دولي متقدم في مؤشرات التنافسية وممارسة الأعمال والحرية الاقتصادية وغيرها، فقد تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من نحو (٢,١) مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٧,٨) مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩، وقد تركزت غالبيتها في قطاع الهايدروكربون، مشكلة بذلك

حوالي (٨, ٣٪، ٩, ٨٪) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين. كما ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من حوالي (٤, ٠) مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٦) مليار دولار عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية إلى (٨, ٣) مليار دولار عام ٢٠٠٩.

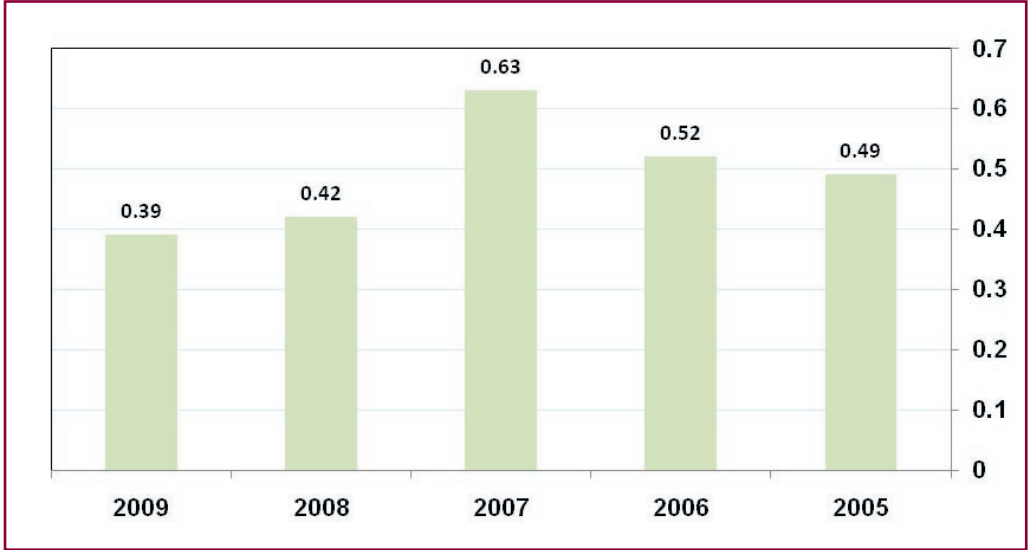
(ب) : المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً على المدى الطويل

٢,٨. المساعدات الإنمائية القطرية

فرضت المساعدات والمعونات الإنمائية نفسها منذ سبعينات القرن الماضي كأحد أهم مصادر تمويل التنمية الدولية. وقد واكب هذا التوجه تنامي نظريات التنمية الاقتصادية والتعاون بين الشمال والجنوب في تلك الفترة، وتجلّى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٦٢٦) في عام ١٩٧٠ الذي أوصى الدول الغنية بتقديم ما نسبته (٧, ٠٪) من دخلها القومي كمساعدة تقدم للدول النامية، لاسيما الفقيرة منها. وتصاعدت أهمية المساعدات الإنمائية كمصدر رئيسي لتمويل برامج التنمية في الدول الفقيرة في العقود الأخيرة بعد أن أكد كل من مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية عام ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد بالدوحة عام ٢٠٠٨، على ضرورة التزام الدول المتقدمة النمو بتخصيص ٧, ٠٪ من ناتجها القومي تقدم للدول النامية كمساعدة رسمية لها على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع.

وفي دولة قطر شكلت المساعدات والمعونات الإنمائية الثنائية عنصراً رئيساً في سياسة الدولة الخارجية وفي مجال التعاون الدولي. ويقدر إجمالي المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) نحو ١, ٢ مليار دولار، مما يشكل ما نسبته ٤٩, ٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة كمتوسط للفترة المذكورة.

الشكل (٢٤) : نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

تعرف المساعدات القطرية تنوعاً يتماشى مع طبيعة كل واقع اجتماعي واقتصادي، وحتى بيئي. فهناك المساعدات الحكومية، التي تتمثل في المنح النقدية أو العينية التي تقدمها الدولة بصورة مباشرة للحكومات كدعم، أو استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية أو مجاعات أو نزاعات مسلحة. إلى جانب هذا هناك مساعدات تتمثل في المبالغ النقدية التي تدفع للمساهمة في مشاريع تعليمية وصحية، ومشاريع عمرانية، وإسكان، ومؤسسات اتصالات، ودعم للبلديات، وغيرها من المشاريع الإنمائية الأخرى. يضاف إلى ذلك مساعدات على شكل مبالغ نقدية ومساعدات عينية تقدم لمؤسسات وجمعيات خيرية ومؤسسات ومراكز بحوث ودراسات، والمساهمة في بناء المساجد، والمؤسسات التعليمية الصغيرة، ومبالغ نقدية تدفع لأفراد كمدرسي اللغة العربية والعلوم الإسلامية، بالإضافة إلى المساعدات الخاصة، كالمساعدات التي تقدم للقوات الدولية لحفظ السلام المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم.

الجدول (٥) : التوزيع الجغرافي للمساعدات الحكومية المقدمة من دولة قطر
 (بالدولار الأمريكي) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الجهة المستفيدة
٧٠,٨٧٥,٧٣٢	٢٦٢,٦٩٢,٨٧٤	٢٨٤,٨٢٨,٧٦٦	٤٤٩,٧٦٣,٦٢٢	١٠٠,٨٩٨,٢٨٠	٥٤,٠٧٠,٣٥٩	العربية
٢,٢٦٦,٤٩٦	٩,٢٤٧,١٢١	٣٧,٨١٩,٥٤٠	٦٢,٧٩٧,٠٢٦	٤,٥٣٠,٠٠٠	٣٥١,٣٦٠	الأمريكيين
٣٢,٦٣٩,٧٥٧	٢٠,٢١٧,٨٧٥	١٣,٣٨٧,٥٥٥	١٤,٦٩٤,٢٣٢	٢٤٢,١٢٢	٦,٠٠٦,٢٥١	الأفريقية
١,٠٥٤,٦٤٤	٣,٦٩٤,٨٨٥	٤٢١,٢٨٥	١٨,٨٧٤,٧٩٢	٤,١٤٢,١٩٦	٨,٨٨٢,٧٢٧	الآسيوية
١٣,٢٦١,٧٨٠	٣,٦٧٩,٥٤٣	٦,٢٦٨,٩٧٥	٧,٤٦٦,٢٦٢	١,٩٨٥,٤٥٦	٤,٩٣١,٩٨٧	الأوروبية
	٣٠,٠٠٠			١,٥٣٠,٦٨٨		الأوقيانوس
٣٨,٧٦٨,٧٧٠	١٧,٦٣٢,٦٢١	٢٠,٧٣٢,٧٥٧	٩,٤٤٠,٧٧٩	٨,٠٣٣,٥٨٦	١٥,٨٤٩,٩٨٥	غير محدد
١٥٨,٨٦٧,١٧٩	٣١٨,١٩٤,٣١٦	٣٦٣,٤٥٨,٨٧٨	٥٦٣,٠٣٦,٧١٢	١٢١,٣٦٢,٣٢٨	٩٠,٠٩٢,٦٦٩	المجموع

المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

يضاف إلى المساعدات الحكومية المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الناشطة في العمل الإنساني، والتي تغطي احتياجات الدول الفقيرة في مشاريعها التنموية والتربوية والإنسانية، ولإقامة بعض المشروعات الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية.

الجدول (٦): الجهات غير الحكومية القطرية المانحة للمساعدات والمعونات الإنمائية
بالدولار الأمريكي) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الجهة المقدمة
٣٨,٦٤٦,٦٥٦	٤٧,٧٦٢,٠٠٢	٣٠,٣٨٣,٠٧٨	٢١,٣٧٢,٥٤٣	١٣,٥٣٤,٣٧٥	٥,٤٢٠,٢٣٣	قطر الخيرية
٥٢,٦٥٦,٦٢٥	٤٤,٠١٩,٥٠٥	٢٥,٩٨٩,٠١٢	٢٤,٩٤١,٩٣٩	٤,٦٨٩,٩٥٧	٦,٦٢٨,٣٥٢	مؤسسة عيد الخيرية
١١٥,٨٣٥,٠٧٨	١٦,٦٨٥,٧٢٧	١٠,٢٣٠,١٤٥	١١,٧٩١,١٣٠	٣,٣٠٧,٥٧٩	٩١٠,٠٣٩	الهلال الأحمر القطري
٥,٤٦٢,١٠٦	٣,٤٣٥,٩٨٤	٢,٥٦٩,٨٤٠	٨٤٦,٥٦٣	٢٦٥,٠٠٥	٤٩,٩٣٨	صندوق الزكاة
٧,٠١١,٣٤٩	١,٦٥١,٩٢٧	٣,٠٢٤,٦٦٥	١,٢٨٦,٠٦٤			مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا
١,٩٩٧,٦٤١	١,٢٥٢,٢٢٩	٣٧٠,٨٢١	١,٠٩٣,٦٩٣	٤٠١,١٨٦	٦٢٠,٢٨٠	منظمة الدعوة الإسلامية
٦٧١,٢٨٠	٤٩,٩٤٢	٥٤٧,٩١٥	٦,٠٠٠	٨٠,٨٦١	٣٢,٨٧٥	مؤسسة الشيخ جاسم الخيرية
٥٣٣,٥٧٧						مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله
٢٢٢,٨١٤,٣١٣	١١٤,٨٥٧,٣١٦	٧٣,١١٥,٤٧٦	٦١,٣٣٧,٩٣١	٢٢,٢٧٨,٩٦٤	١٣,٦٦١,٧١٦	المجموع

المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وتتميز المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية بجملة من الموصفات تؤهلها لأن تلعب دوراً ريادياً في مجال التعاون الدولي وفي تمويل التنمية الدولية، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- تعدد المساعدات: فالمساعدات القطرية الإنمائية تنقسم إلى قسمين: المساعدات الحكومية والمساعدات غير الحكومية.

• تعدد قنوات توزيع المساعدات الإنمائية: إذ أن آليات توزيع المساعدات الإنمائية القطرية تتأثر بطبيعة المساعدات.

فالمساعدات الحكومية الثنائية، تقدم من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

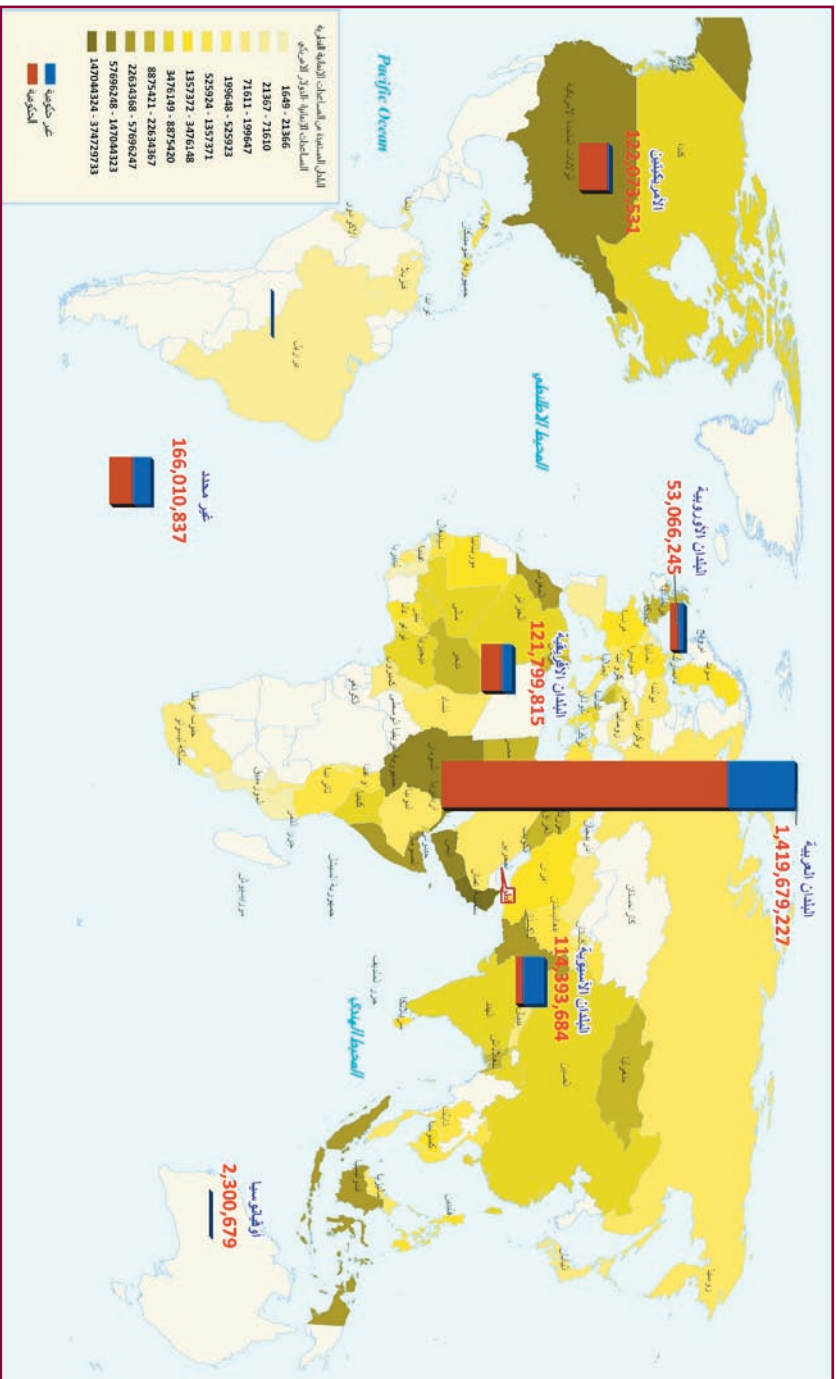
أما المساعدات غير الحكومية والهبات فإن المنظمات والمؤسسات هي التي تقدمها، كالهلال الأحمر القطري، جمعية قطر الخيرية، مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية، مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، مؤسسة الشيخ جاسم بن جبر آل ثاني الخيرية، منظمة الدعوة الإسلامية - فرع قطر، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى.

وتتسم المساعدات الإنمائية القطرية بحيادها وعدم مراهنتها على الواقع السياسي للدول المستفيدة، ومرونتها، وسلاسة إجراءات الحصول عليها.

وتشمل المساعدات الإنمائية القطرية مناطق مختلفة من العالم. هذه التغطية الواسعة والتي تشهد على وصول المساعدات القطرية إلى مختلف المناطق المتضررة عبر العالم تدل على تفاعل الجهات المانحة القطرية مع مختلف مناطق العالم على اختلاف أوضاعها ومعتقداتها وانتماءاتها.

وتهدف سياسة المساعدات الإنمائية القطرية إلى المساهمة في تطوير وتحسين البيئة المعيشية، ولاسيما في المجالات الحيوية التي لها تأثير مباشر على حياة الأفراد في العديد من بلدان العالم. لهذا تولي دولة قطر في تقديم معوناتها الحكومية وغير الحكومية أهمية خاصة إلى مختلف المشاريع الإنمائية التي لها صلة بتعميم التعليم وتوسيع التغطية الصحية وتوصيل المياه للأفراد والجماعات وبناء شبكة صرف صحي.

الشكل (٢٥) : التوزيع الجغرافي للمساعدات الحكومية وغير الحكومية المقدمة من دولة قطر (بالدولار الأمريكي) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩



المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

الجدول (٧) : التوزيع القطاعي لإجمالي المساعدات المقدمة من دولة قطر
(بالدولار الأمريكي) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

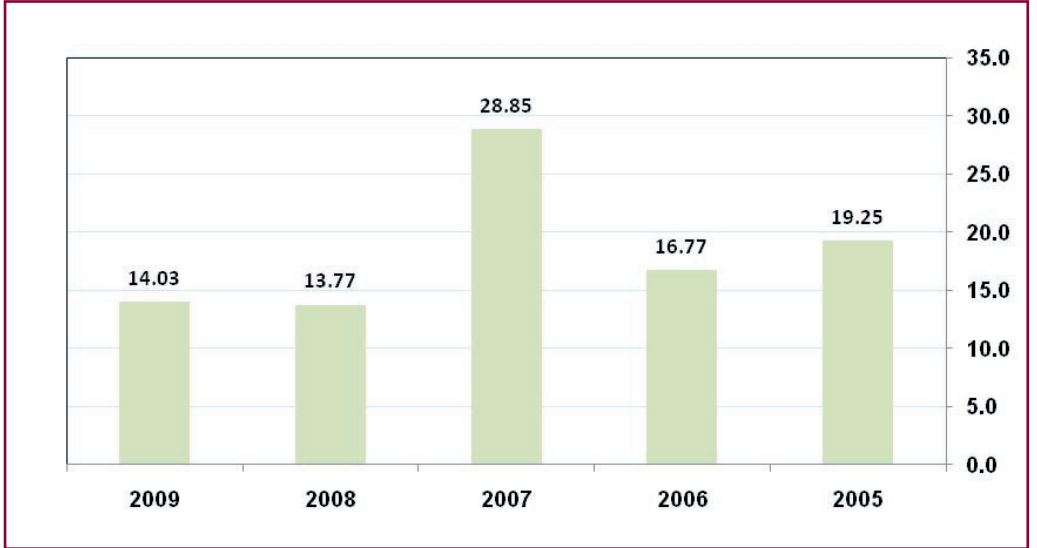
القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الاجموع
التعليم	٢٧,٦٤٧,٩٩١	١٠٤,٦٨٥,٤٣٣	١٢٥,٩٤٤,٤١٠	٥٩,٦٤٠,٨٥٠	٥٣,٥٤٣,٦٣٦	٣٧١,٤٦٢,٣٢٠
الصحة	٨,٢٩٢,١٨٢	١٠,٩٣٣,٩٢٢	٣٦,٤٠٦,٠٤٢	١٢,٣٩٧,٥١٧	٧٩,٣٥٦,٧٧٥	١٤٧,٣٨٦,٤٣٨
المياه والصرف الصحي	٢,٨٤٣,٩٠٣	٩,٤٠٣,٤١٣	٢٩,١٩٧,١٧٠	٣٤,٥٥١,٦١٦	٤٥,٦٤٢,٤٨٨	١٢١,٣٣٨,٥٩٠
النقل والاتصالات	٢٢,٧١٧,١٤٧	٣٤,٦٤٩,٤٩٥	٣٠,٩٩٦,٧٤٩	١٢,٢٠٦,٦٢٢	١,٠٩٤,٩٥٤	١٠١,٦٦٤,٩٦٧
الصناعة والتعدين			٢٠٠,٠٠٠	١٩,١٢٢,١٦٧		١٩,٣٢٢,١٦٧
الزراعة والثروة الحيوانية	١٣٩,٩٩٨		٣,٠١٢,٥٠٧	٤٩٢,٣١٤		٣,٦٤٤,٨١٩
الطاقة (كهرباء وغاز)	٥٨,٥١٨	٣٥,٩٩٨	٦٤,٧٠٣	٢٢٥,١٢٩	٥٤,٧٩٢	٤٣٩,١٤٠
أخرى	٨١,٩٤١,٥٥٣	٤٦٤,٦٦٦,٣٨٣	٢١٠,٧٥٢,٧٧٣	٢٩٤,٤١٦,٠٢٢	٢٠١,٩٨٨,٨٤٧	١,٢٥٣,٧٦٥,٥٧٨
الإجمالي	١٤٣,٦٤١,٢٩٢	٦٢٤,٣٧٤,٦٤٤	٤٣٦,٥٧٤,٣٥٤	٤٣٣,٠٥٢,٢٣٧	٣٨١,٦٨١,٤٩٢	٢,٠١٩,٣٢٤,٠١٩

المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

٣,٨. نسبة المساعدات في قطاع التعليم إلى إجمالي المساعدات

المساعدات الإنمائية القطرية الحكومية وغير الحكومية تعطي أولوية خاصة لمختلف المشاريع الإنمائية التي لها صلة بالتعليم، كبناء المدارس الابتدائية، وترميمها، وتجهيز المؤسسات التعليمية بمختلف المستلزمات التربوية، لاسيما الكتب، وتعميم استعمال تقنيات المعلومات الجديدة في المؤسسات التعليمية. لهذا، تستقطب المساعدات الإنمائية في مجال التعليم الحصة الأوفر من إجمالي المساعدات القطرية، حيث بلغ حجم المعونات في قطاع التعليم نحو ٣٧٠ مليون دولار أمريكي من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية المقدمة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. ليمثل قطاع التعليم أول القطاعات التي تغطيها المساعدات الإنمائية القطرية بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، حيث أن متوسط نسبة المساعدات في هذا القطاع خلال هذه الفترة بلغ حوالي ١٩٪ من إجمالي المساعدات القطرية.

الشكل (٢٦): نسبة المساعدات الحكومية وغير الحكومية في قطاع التعليم إلى إجمالي المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

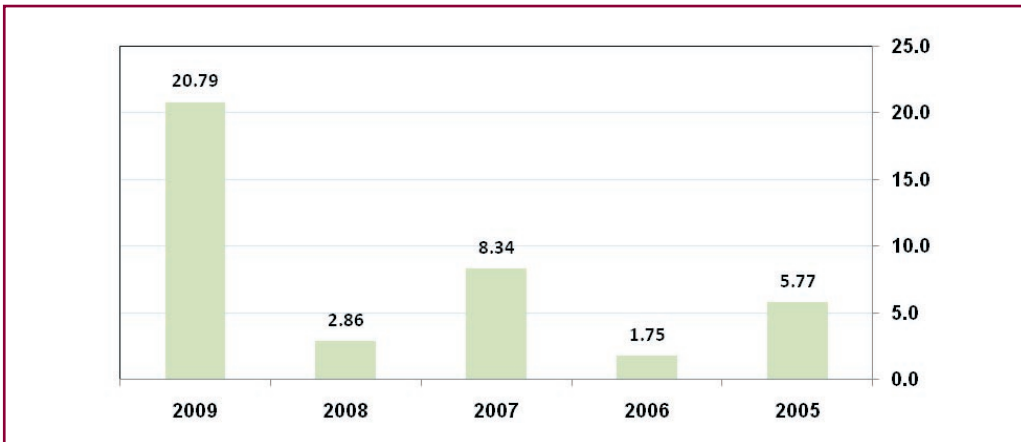


المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

٤,٨. نسبة المساعدات الحكومية وغير الحكومية في قطاع الصحة إلى إجمالي المساعدات:

تقوم سياسة المساعدات الإنمائية القطرية على دعم مختلف المشاريع والأنشطة في القطاع الصحي. هذه المشاريع التي تشمل بناء العيادات الطبية الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان، ولاسيما المناطق النائية، وتجهيز المؤسسات الطبية، وتكوين قدرات محلية تزودها بالأدوية الأساسية. مما جعل من قطاع الصحة القطاع الثاني في استقطاب المساعدات القطرية بعد قطاع التعليم. فبين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، بلغت المساعدات الإنمائية القطرية في قطاع الصحة ١٤٧ مليون دولار أميركي، ليمثل هذا القطاع وسطياً خلال الفترة نفسها نحو ٨٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية. وإذا كان قطاع الصحة يعد من بين المجالات الحيوية التي توليها دولة قطر اهتماماً خاصاً، فإن حجم المساعدات السنوية في هذا المجال يتأثر دون شك ببيروز بعض الأمراض الوبائية وبظهور بعض الأمراض الفتاكة في بعض المناطق، وهذا ما يفسر التحولات الكبرى في حجم المساعدات الإنمائية لدولة قطر في هذا المجال ونسبتها من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية.

الشكل (٢٧) : نسبة المساعدات الحكومية وغير الحكومية في قطاع الصحة إلى إجمالي المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

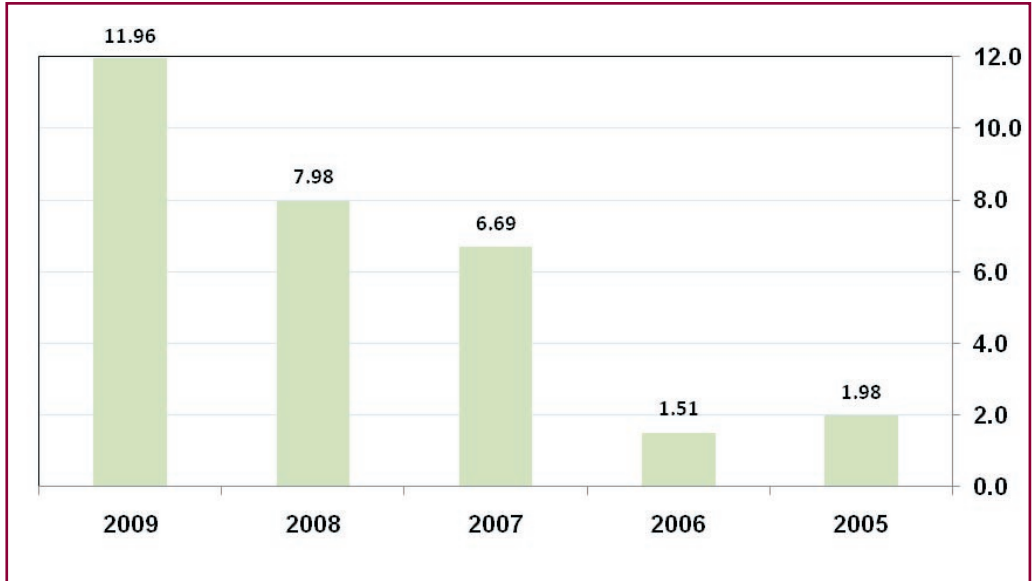


المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

٥,٨. نسبة المساعدات الحكومية وغير الحكومية في قطاع المياه الآمنة والصرف الصحي إلى إجمالي المساعدات

تمثل المساعدات الإنمائية القطرية في مجال تعميم استعمال المياه الآمنة وتوسيع شبكة الصرف الصحي ثالث مجال للاستثمار بالنسبة للمساعدات الإنمائية القطرية. هذا المجال الحيوي، الذي يساهم في توفير ظروف معيشية وصحية لائقة لسكان الدول الفقيرة، ولاسيما في القرى والمناطق الريفية، استقطب بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ مبلغ ١٢٢ مليون دولار أميركي من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية، ليلعب متوسط نسبة المساعدات في هذا القطاع خلال الفترة المذكورة حوالي ٦٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية.

الشكل (٢٨) : نسبة المساعدات الحكومية وغير الحكومية في قطاع المياه الآمنة والصرف الصحي إلى إجمالي المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، ٢٠١٠.

وتشمل المساعدات القطرية في قطاع المياه الآمنة والصرف الصحي مشاريع إنمائية كبرى في العديد من مناطق العالم نظراً لطبيعة هذا المجال وتكلفة المشاريع الإنمائية الخاصة

بهذا القطاع. يضاف إلى هذا بروز هذا المجال ضمن أولويات المشاريع الإنمائية عبر العالم، لاسيما بين الطلبات الواردة من الدول الفقيرة الواقعة في جنوب الصحراء بإفريقيا وبعض الدول الآسيوية في السنوات الأخيرة، وهذا ما يفسر تنامي حجم استثمار دولة قطر في مجال المياه والصرف الصحي في السنوات الأخيرة، كما ظهر من الشكل السابق.

(ه) : التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

١٣,٨. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة

حققت الرعاية الصحية في دولة قطر في السنوات الأخيرة بفضل الاستثمار الحكومي المتواصل في هذا المجال جملة من الإنجازات، لعل أبرزها كان تحسين الظروف الصحية لمجموع السكان وتيسير وصولهم لمختلف الخدمات الصحية من خلال تعميم هذه الخدمات واستفادتهم منها، بما في ذلك توزيع الأدوية. ويعود تعميم الأدوية في الدولة إلى الدعم الحكومي المتواصل لمختلف الأدوية الأساسية التي تغطي احتياجات المواطنين والمقيمين سواء تعلق ذلك بالأمراض اليومية أو بالأمراض المزمنة.

ويعد توسيع التغطية الصحية في مختلف مناطق الدولة وتعميم الضمان الصحي العام والخاص على مختلف مكونات المجتمع من مواطنين ومقيمين الواسيلتين الأساسيتين في تيسير وصول الأدوية لمختلف شرائح المجتمع، ولاسيما ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

(و) : التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

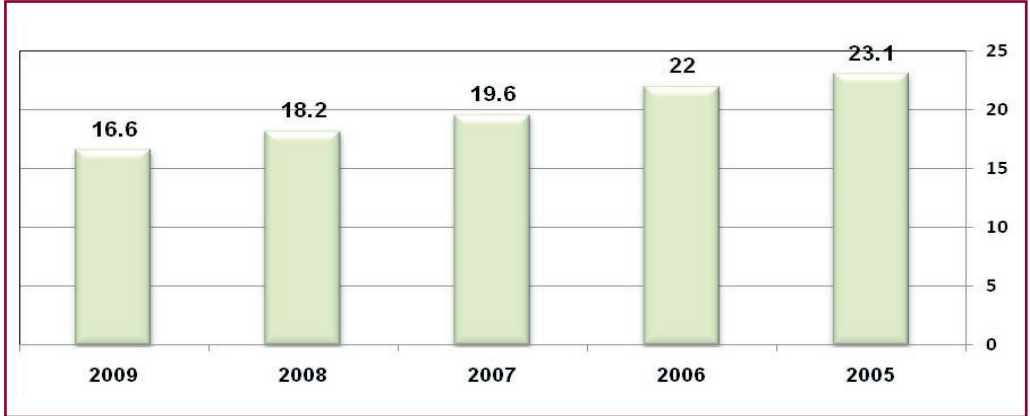
قطعت دولة قطر في السنوات الأخيرة شوطا كبيرا في إتاحة وتعميم وسائل التكنولوجيا الجديدة ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجاء ذلك من خلال توسيع شبكة

الخدمات في مجال الاتصالات، بما في ذلك الهاتف الثابت والجوال والإنترنت.

١٤,٨. الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة

مع تنوع أساليب التواصل بين أفراد المجتمع نتيجة لبروز الهاتف النقال عرف استعمال الهاتف الثابت تراجعاً في مختلف المجتمعات. وفي دولة قطر وعلى الرغم من توسع شبكة الاتصالات الثابتة الناتجة عن توسع العمران في مختلف أرجاء الدولة، فإن أعداد خطوط الهواتف الثابتة لكل ١٠٠ فرد عرفت تراجعاً في السنوات الأخيرة. و يعود هذا التراجع أساساً إلى تعدد الأنماط المعيشية في الدولة، ولاسيما تواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تعيش في غالبيتها في تجمعات سكانية لا تتطلب استعمال الهواتف الثابتة، كما يعود إلى التوسع الكبير في استخدام الهواتف النقالة.

الشكل (٢٩): عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠ فرد في دولة قطر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



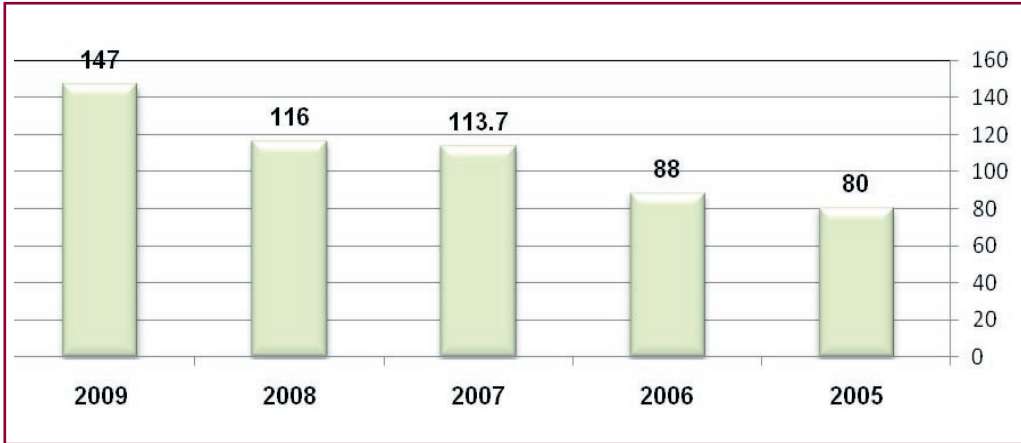
المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

١٥,٨. المشتركون في شبكات الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة

على عكس الهواتف الثابتة، عرف استعمال الهواتف النقالة نمواً متواصلاً في دولة قطر، نظراً لشيوع استعمال الهاتف النقال بين مختلف مكونات المجتمع، ولاسيما الشباب.

يضاف إلى ذلك الاستعمال الموسع للهاتف الجوال بين العمالة الوافدة، حيث يكاد يشكل الوسيلة الوحيدة للتواصل بين أفراد العمالة الوافدة المقيمة في الدولة. ولعل السبب الأول في ارتفاع مستويات استعمال الهاتف الجوال يعود إلى ارتفاع أعداد العمالة الوافدة في دولة قطر في السنوات الأخيرة، حيث تم تسجيل دخول حوالي مليون وافد جديد بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، كما يعود ذلك إلى الارتفاع المتواصل في مستويات المعيشة لجميع سكان الدولة، مما يسمح لبعضهم استخدام أكثر من جوال واحد.

الشكل (٣٠): عدد خطوط الهاتف النقال في دولة قطر لكل ١٠٠ فرد خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

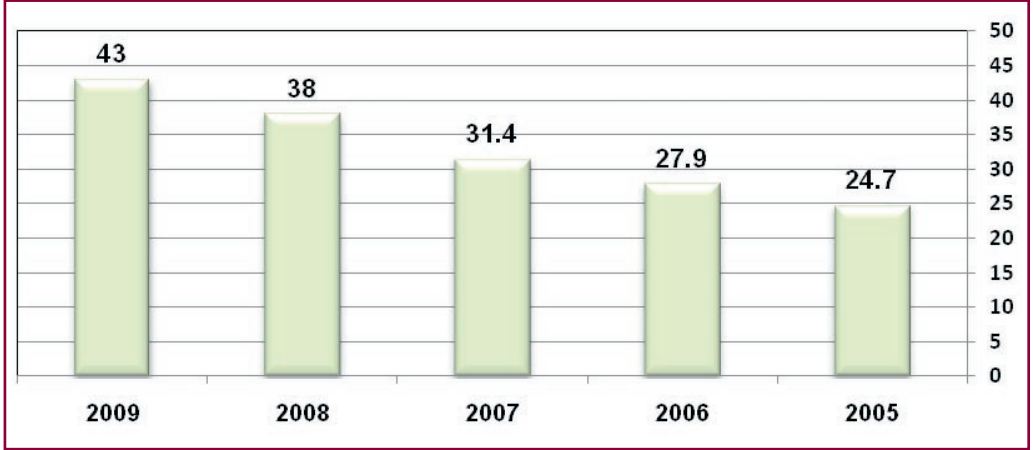


المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

١٦,٨. مستخدموا الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة

عرف استعمال الإنترنت في دولة قطر في السنوات الأخيرة شيوعاً وتعميماً بين مختلف مكونات المجتمع القطري. فقد تم توصيل خدمات الإنترنت لمختلف مناطق البلد، وتسهيل إجراءات توصيل الخدمة لتتيح لمختلف فئات المجتمع القطري إمكانيات استخدام الإنترنت، بما يتناسب مع أنماط معيشتهم. يضاف إلى ذلك تعميم العديد من الخدمات الإدارية والحكومية للمواطنين والمقيمين على الشبكة العنكبوتية. كل هذه العوامل ساهمت في توسيع استعمال الإنترنت في السنوات الأخيرة.

الشكل (٣١) : مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ فرد خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩



المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

الأفاق المستقبلية

حققت دولة قطر في السنوات الأخيرة جملة من الإنجازات في مختلف المجالات التي لها صلة بالهدف الثامن الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، ولاسيما المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ومواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، والتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التقنيات الجديدة، ولاسيما تقنية المعلومات والاتصالات. هذه الإنجازات، التي تبشر ببلوغ الدولة هذا الهدف بحلول ٢٠١٥، لاسيما تلك المتعلقة بتحقيق التزام الدولة بالمساعدات الإنمائية الدولية، وتيسير استعمال المستحضرات الصيدلانية، وتوفير تعميم استعمال وسائل التقنية الحديثة ولاسيما تقنية المعلومات والاتصالات، هذه الإنجازات تفتح جملة من التحديات المستقبلية، لاسيما ما يتعلق منها بالمسار المستقبلي لمساعدات الدولة في ظل التحولات المالية التي يشهدها العالم والمنطقة، وتعدد وتنوع طلبات المساعدات الخارجية الواردة إلى دولة قطر.

الخلاصة

نجحت دولة قطر عبر مشاريعها التنموية وسياساتها العامة أو القطاعية خلال السنوات الأخيرة في إحراز تقدم ملحوظ في مجمل الأهداف الإنمائية للألفية وفي الآجال المحددة لها. هذه الإنجازات، التي انعكست مظاهرها على العديد من الميادين الحيوية، حسنت ظروف الحياة لدى مختلف فئات المجتمع وأكدت مضي دولة قطر نحو تحقيق مجتمع الرفاهية. إلا أن ذلك لا يعني أن كل الأهداف الإنمائية تحققت بمستويات متساوية. فواقع الأهداف الإنمائية يعرف تبايناً في مستويات نموها، ومن الطبيعي أن تنتج عن ذلك مستويات نمو متباينة في بلوغ أهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. ولا يعود هذا النمو المتباين لمعدلات تحقيق الأهداف ومؤشراتها واحتمالات نموها المستقبلية بالضرورة إلى تقصير أو عجز مؤسسي، بل إنه يعود أساساً إلى طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها والمجالات التي يجري تحقيقها فيها. فهناك أهداف إنمائية يمكن التأثير على مساراتها عبر إقامة برامج قطاعية معينة، في حين هناك أهداف أخرى لا يمكن تحقيقها إلا عبر تحولات مجتمعية عميقة. لهذا يمكننا تصنيف الأهداف الإنمائية للألفية إلى صنفين: أهداف إنمائية قطاعية يمكن تحقيق غاياتها من خلال إقامة مشاريع مباشرة قابلة للتقييم الكمي الدوري، وأهداف نوعية ومجتمعية لا يمكن تحقيق غاياتها إلا من خلال تحولات مجتمعية عميقة أكثر تأثيراً بسلوكيات الأفراد والجماعات ومستويات الانفتاح الاجتماعي.

لقد تبين من خلال تقييم نمو الأهداف الإنمائية للألفية بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٩ أن غالبية الغايات قد تم تحقيقها كاملة. فقد ترتب على الواقع الاقتصادي ومستويات التنمية تحسين مستوى معيشة الأفراد وتأمين مستويات دخل تفوق المستويات المرجوة عالمياً، وتوفير فرص عمل واسعة وعمالة لائقة، وتوفير مستويات تغذية تؤمن نمواً سليماً لمكونات المجتمع، لاسيما الأطفال. ليتم بذلك تحقيق جزئي لمكونات الغايات الثلاث التي يشملها الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. أما فيما يتعلق بالهدف الثاني تحقيق تعليم أساسي شامل فقد تحققت غايته الأساسية المتمثلة في كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أم الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، مما يشهد على مدى عناية الدولة بقطاع التعليم، ولاسيما في المرحلة الأساسية. فالنظام التربوي يضمن اليوم مقاعد دراسية لغالبية الأطفال في سن المدرسة، مسجلاً بذلك معدلات قيد مرتفعة جداً، كما يشهد تمديداً للحياة التعليمية للفئات الشابة، وتوسيعاً لقاعدة التعليم بوجه عام لتصبح مجالات القراءة

والكتابة في متناول الجميع تقريباً. كما حقق النظام التعليمي توسعاً عددياً كبيراً باستقطابه مختلف فئات المجتمع القطري، لاسيما الإناث لترتفع بذلك مستويات قيد الإناث في كل مستويات ومراحل التعليم. وبهذا تساهم المنظومة التربوية في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم، كما جاء في الهدف الثالث الخاص بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يضاف إلى ذلك رفع مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل.

أما فيما يتعلق بالتغطية الطبية، وتحسين الظروف الصحية فقد ترتب على الجهود المتعددة المبذولة منذ عقود العناية بمختلف جوانب الحياة الصحية للسكان، وتحسين مختلف المؤشرات الخاصة بالعناية بالأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة العديد من الأمراض المعدية والفتاكة. ففيما يخص الهدف الرابع المتعلق بتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة تم تخفيض هذا المعدل قبل بلوغ سنة ٢٠١٥. وأما مؤشرات تحسين صحة الأمهات الخاصة بالهدف الخامس فإن المعدلات المسجلة تدل على بلوغ دولة قطر الغايات المعلنة في غالبية المؤشرات، لاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدل الوفيات النفاسية وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية. وتمكنت دولة قطر من تحقيق الغايات الثلاث من الهدف الإنمائي للألفية الخاص بمكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى المتمثل في وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية .

أما فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الخاص بضمان الاستدامة البيئية، فقد حققت دولة قطر الغايات الأربع المدرجة ضمن هذا الهدف، والتي تسعى كلها إلى تحسين ظروف معيشة السكان، لاسيما تلك المتمثلة في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها، وحماية التنوع البيولوجي، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف، حيث يحصل جميع سكان دولة قطر على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وأما فيما يتعلق بتحقيق تحسين كبير لمعيشة سكان الأحياء الفقيرة، فيمكن القول إن دولة قطر خالية اليوم من الأحياء الفقيرة.

وتشير كل البيانات المتعلقة بالهدف الثامن الخاص بتطوير التعاون الدولي من أجل التنمية إلى بلوغ دولة قطر منذ اليوم الغايات الأساسية لهذا الهدف والمتعلقة برفع حجم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة، والمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، والتعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لبناء قدرات تنموية، والمعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، والتعاون

مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التقنية الحديثة ولاسيما تقنية المعلومات والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال توفير العديد من العوامل الموضوعية، لتثبت دولة قطر بذلك مساهمتها الفعالة في قضايا التنمية والشراكة الدولية تماشياً مع التزاماتها الدولية.

ويتبين من خلال تتبع غايات وأهداف الألفية الإنمائية أن دولة قطر حققت، من خلال جهودها التنموية المبذولة في العقدين الأخيرين إلى يومنا هذا، حوالي ١٨ غاية من بين الغايات ٢١ المعلن عنها والمصادق عليها. مما يدل على فعالية السياسات التي تنتهجها الدولة. لكن ما يميز المجالات التي تم تحقيق غاياتها، أنها تخص مجالات قطاعية تعتمد على أنشطة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق هدف معين. وهذا ما يبرر تحقيق العديد من الغايات في مجالات كالصحة والتعليم وغيرها، ليثبت سهولة التحكم في العديد من المجالات الحيوية في دولة قطر بفعل سياسات التنمية الشاملة ومستويات الاستثمار الحكومي في هذه المجالات ناهيك عن حجم السكان المتواضع.

أما فيما يخص الغايات الثلاث التي لم يتم تحقيقها بعد، والمتعلقة بتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٥)، ومعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (الهدف ٨)، فإنها لا تتطابق عموماً مع الواقع القطري في الوقت الراهن. فسياسات التنمية في دولة قطر، ومنها السياسة السكانية، تسعى إلى رفع معدلات النمو لدى مواطنيها لتصحيح الاختلال في التركيبة السكانية من خلال العمل على توفير الظروف الصحية للحفاظ على صحة وسلامة مختلف فئات المجتمع القطري، ولاسيما النساء. والدولة في هذه الفترة حتى وإن وفرت مختلف وسائل الصحة الإنجابية، فإنها لم تعتمد برامج خاصة بذلك نظراً لعدم الحاجة لتلك البرامج في ظروف التركيبة السكانية للبلاد.

أما فيما يتعلق بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فإن الدولة تركز بالدرجة الأولى على تنمية مساعداتها وإيصالها للمحتاجين وتحسين ظروفهم المعيشية اليومية، لتتم معالجة خصوصيات بعض الدول والمناطق مستقبلاً.

لقد جاء تحقيق معظم غايات الأهداف الإنمائية في دولة قطر كنتاج طبيعي لحجم استثمارات الدولة المتتالية طوال العقود الأخيرة في مختلف المجالات الحيوية، وكثمرة لطموحات قيادتها وسياساتها التنموية الرامية إلى تحسين مختلف المجالات الحياتية لجميع سكانها.

المراجع

- ١) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي.
- ٢) الأمم المتحدة، تقرير عام ٢٠٠٨ عن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٨.
- ٣) المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وجهاز الإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر: صورة إحصائية، ٢٠٠٨.
- ٤) المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي، الدوحة، أعداد مختلفة.
- ٥) اللجنة الدائمة لسكان، الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف، دراسات سكانية رقم (٤)، الدوحة، ٢٠٠٩.
- ٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا، تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.
- ٧) الهيئة الوطنية للصحة، المسح العالمي للصحة، الدوحة، ٢٠٠٦.
- ٨) جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الدوحة، أعداد مختلفة.
- ٩) جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة، الدوحة، ٢٠٠١ و ٢٠٠٧.
- ١٠) جهاز الإحصاء، الأهداف الإنمائية للألفية، الدوحة، ٢٠٠٨.
- ١١) جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة لسكان، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠٠٩، الدوحة، ٢٠١٠.
- ١٢) وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، الدوحة، ٢٠٠٩.
- ١٣) وزارة الخارجية، المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، بيانات غير منشورة، الدوحة، ٢٠١٠.
- ١٤) وزارة العمل، التقرير الإحصائي السنوي، الدوحة، ٢٠١٠.
- ١٥) وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، الدوحة، أعداد مختلفة.